

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مباحث في الرضاع)

بقلم: عرفات بن حسن المحمدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مباحث في الرضاع]

وتحتة عدّة مطالب ومسائل:

المطلب الأول: التعريف بالرضاع.

وتحتة مسألتان:

المسألة الأولى: التعريف بالرضاع لغة.

المسألة الثانية التعريف بالرضاع اصطلاحاً.

المطلب الثاني: شروط المرضعة.

وتحتة مسائل:

المسألة الأولى: اشتراط الأنوثة.

المسألة الثانية: في لبن البهيمة.

المسألة الثالثة: في لبن الميتة.

المطلب الثالث: في الخنثى إذا ثاب له لبن

وتحت مسائل:

المسألة الأولى: البكر التي لم تتزوج وثاب منها لبن.

المسألة الثانية: في الخنثى إذا ثاب له لبن.

المطلب الرابع: شروط الرضيع.

وتحت مسائل:

المسألة الأولى: حد الصغر.

المسألة الثانية رضاع الكبير

المسألة الثالثة: في قدر الرضاع المحرّم.

المطلب الخامس: طرق وصول اللبن إلى جوف الرضيع.

وتحت مسائل:

المسألة الأولى: في السعوط والوجور.

المسألة الثانية: في حكم الحقنة

المسألة الثالثة: اختلاط اللبن بغيره (اللبن المشوب)

المطلب السادس: طرق إثبات الرضاع.

وتحت مسألتان:

المسألة الأولى: الإقرار على الرضاع.

المسألة الثانية: الشهادة على الرضاع.

المطلب السابع: المحرمات بالرضاع.

تحت مسائل:

المسألة الأولى: حرمة المصاهرة المتعلقة بالرضاع.

المسألة الثانية: خلاف الفقهاء في الفحل صاحب اللبن.

المسألة الثالثة: حرمة المصاهرة المتعلقة بالرضاع.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

المطلب الأول: التعريف بالرضاع

وتحتة مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف الرضاع لغة

الرضاع في اللغة: قال ابن فارس ^(١): الرء والضاد والعين أصل واحد وهو شرب اللبن من الضرع أو الثدي .

تقول: رضع المولود يرضع، يسمع صوت حلبه ويقال امرأة مرضع إذا كان لها ولد ترضعه، فإن وصفتها بإرضاعها الولد قلت مرضعة

قال الله جل ثناؤه: {يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ} ^(٢).

والرضاع - بفتح الراء وكسرهما- والفتح أفصح يُقال: رضع الوليد أمّه _ أي امتص ثديها، والمرضة مفاعلة،

ومعناها: أن يرضع الطفل مع غيره، وأسترضع: طلب مرضعة ^(٣).

واختلفت أنظار الفقهاء في تعريف الرضاع باختلاف مذاهبهم وسيأتي ذكر ذلك.

1 - معجم مقاييس اللغة (٢/٤٠٠).

2 - سورة الحج (٢).

3 - القاموس المحيط (ج٣/٢٩-٣٠) الكليات (٤٨١)

المسألة الثانية: تعريف الرضاع اصطلاحاً

الرضاع في اصطلاح الفقهاء:

عرفته الحنفية: مص الرضيع اللبن من ثدي الأدمية في وقت مخصوص (4).

عرفته المالكية: هو حصول لبن امرأة وإن ميتة صغيرة بوجور أو سغوط أو حقنة تكون غذاء أو خلط محرم إن حصل في الحولين (5).

عرفته الشافعية: اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه (6).

عرفته الحنابلة: مص لبن في الحولين اجتمع عن حمل من ثدي امرأة أو شربه (7).

وعرفته الظاهرية: هو أخذ الموضع أو الرضيع بفيه الشدي وامتصاصه إياه تقول رضع يرضع رضاعاً ورضاعة (8).

القول المختار في تعريف الرضاع: مص الصغير لبن الأدمية أو شربه وابتلاعه.

4 - فتح القدير (٣/٣٤٠)

5 - أسهل المدارك (٢/٤٨)، وجواهر الإكليل (١/٣٩٩).

6 - مغني المحتاج (٣/٤١٤).

7 - شرح منتهى الإرادات (٤/٤٢٥).

8 - انظر: المحلى (١٠/١٨٥).

المطلب الثاني: شروط المرضعة:

وتحتة مسائل: المسألة الأولى: في اشتراط الأنوثة:

لكي يتحقق التحريم بالرضاع فالواجب أن تتوفر في المرضعة شروط معينة:

الشرط الأول:

أن تكون المرضعة أنثى آدمية فلا تنتشر الحرمة بلبن البهيمة ولا بلبن الرجل (٩)،
ونازع في ذلك بعض الفقهاء.

واليك التفصيل:

القول الأول:

ذهب جمهور الفقهاء ومنهم الأئمة الأربعة إلى أن لبن الرجل لا تنتشر به الحرمة
(١٠).

أدلة هذا القول:

الدليل الأول: قوله تعالى: {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ} (١١).

ولفظ الأم لا يتناول إلا الإناث ولا يدخل الرجل في لفظ الآية.

الدليل الثاني: قوله تعالى: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ} (١٢).

٩ - كما لو درّ لرجل لبن فأرضع به.

١٠ - انظر: الأم (٥٧/٥)، المبسوط (٣١٩/٥)، فتح القدير (٤٥٦/٣)، بداية المجتهد (٤٨/٢)، المغني (٣٢٣/١١)، المحلى (١٨٨/١٠).

١١ - سورة النساء: ٢٣

١٢ - سورة البقرة: ٢٣٣

فجعل الله تعالى الرضاع الذي يتعلق به الحكم من الوالدات وهذا ليس بوالدة، ولا من جنس الوالدات، فلم يتعلق بإرضاعه حكم⁽¹³⁾.

الدليل الثالث: قوله تعالى: {فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ} (14).

دلت الآية أن الرضاع من وظائف النساء.

الدليل الرابع:

أنَّ ما ينزل من الرجل لا يتغذى به الصبي وليس هو غذاء بل يُعد حالة مرضية فلا يستفيد الصبي منه.

الدليل الخامس:

أنَّ لبن الرجل ليس بلبن يتحقق به إنبات اللحم ونشوز العظم.

القول الثاني:

ذهب بعض الشافعية (15)، وبعض المالكية إلى أنَّ إرضاع الرجل له تأثير في التحريم (16).

أدلتهم: الدليل الأول:

القياس على لبن المرأة بجامع أن كلاهما لبن آدمي استخدم في الرضاع.

13 - البيان للعمrani (١٥٦/١١).

14 - سورة الطلاق: ٦

15 - وفي البيان للعمrani (١٥٦/١١) نسب هذا القول للكرابيبي (ت: ٢٤٥).

16 - انظر: الحاوي (٤١٢/١١)، المغني (323/11)، مغني المحتاج (٤١٤/٣)، المجموع (٦٥/١٧) للمطيعي.

ونوقش دليلهم: بآنَّه قياس فاسد حيث إنَّ لبن الرجل يفارق لبن المرأة من عدة أوجه منها:

1_ أن لبن الرجل لم يُجعل غذاء ولا يحصل به النمو، بخلاف لبن المرأة.

2_ أن لبن الرجل نادر فلا تأثير له في الحكم⁽¹⁷⁾.

قال ابن رشد:

(وشذ بعضهم فأوجب حرمة لبن الرجل وهذا غير موجود فضلاً عن أن يكون له حكم شرعي وإن وجد فليس لبناً إلا باشتراك الاسم)⁽¹⁸⁾.

الترجيح:

لا شك أن قول الجمهور هو الصواب وذلك لقوة أدلتهم ولضعف أدلة المخالفين.

المسألة الثانية: في لبن البهيمة:

وأما لبن البهيمة لا يُحرَّم، ولا تأثير له إلا ما حُكي عن بعض السلف أنهم رأوا القول بتحريم لبن البهيمة بحيث لو ارتضع اثنان من لبن البهيمة صارا أخوين⁽¹⁹⁾.

وأما جماهير الفقهاء على القول بأن الحرمة لا تثبت بلبن البهيمة شرعاً وعقلاً وحساً وذلك أنه لا جزئية بين الآدمي والبهائم والحرمة مبنية عليها الاخوة، والأخوة فرع الأمومة فإذا لم يثبت الأصل لم يثبت الفرع وكذلك لو ثبتت أمومة الشاة لكان

17 - ومن المقرر من القواعد الشرعية: (النادر لا يتعلق به حكم). وانظر: الفروق للقرافي (١٠٤/٤).

18 - بداية المجتهد (٤٨/٢) ط (دار احياء التراث العربي)

19 - بدائع الضائع (٨/٤)، الحاوي (٣٧٥/١١) مغني المحتاج (٤١٤/٤)، المغني (٣٢٣/١١)، العدة (٢٠)، عيون المجالس (١٣٨٣/٣)، الشرح الكبير للدردير (٥٠٣/٢).

الكبش أباً للرضيع وهذا محال ولم يقل به أحد ولو قلنا بالحرمة بين اللذين رضعا من البهيمة لوقع شر مستطير⁽²⁰⁾.

ولكن لا ينتهي عجي مما ذكره بعض الفقهاء أنّ الإمام البخاري صاحب الصحيح -رحمه الله- كان يفتي بهذا، وأفتى بثبوت الحرمة بين صبيين ارتضعا من شاة فاجتمع عليه العلماء وأخرجوه، فكانت هذه الفتوى سبباً في خروجه من بلده⁽²¹⁾.

المسألة الثالثة: في لبن الميتة

اختلف الفقهاء في لبن الميتة هل تثبت به الحرمة؟ إليك خلافتهم:

القول الأول:

ذهب جمهور الفقهاء⁽²²⁾ من الحنفية، والمالكية، والحنابلة إلى أن لبن الميتة محرم كما يحرم لبن الحية وهو مذهب أبي ثور، والأوزاعي⁽²³⁾، وابن القاسم، وابن المنذر⁽²⁴⁾، وابن حزم⁽²⁵⁾.

أدلة هذا القول: الدليل الأول:

20 - الرضاع المحرم (١٤) لحسين أبو العلا.

21 - ولا شك أن هذه القصة بل هذه الفتوى مستبعدة عن هذا الإمام العالم صاحب الفقه المتين، وكتابه الصحيح قاض له بإمامته وعلمه وفقهه، فأنا أستبعد هذا الفتوى جداً خاصة أنها ذكرت من غير إسناد، فلا خطام لها ولا زمام، والأحناف عندهم شيء من التحامل على الإمام البخاري.

22 - انظر: المبسوط (١٣٩/٥)، الشرح الكبير للدردير (٥٠٢/٢)، المغني (٣١٦/١١) عيون المجالس (١٣٩١/٣).

23 - انظر: الأوسط (٥٧٢/٨).

24 - انظر: الأوسط (٥٧٣/٨).

25 - انظر: المحلى (١٨٨/١٠).

عموم الأدلة الدالة على التحريم كقوله ﷺ: "إن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب" (26)،

وقوله ﷺ: "الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة" (27).

فدلَّت هذه الأحاديث على عموم التحريم باللبن سواء كانت المرضع حية أو ميتة.
الدليل الثاني:

بأنه قد وجد الإرضاع على وجه يثبت اللحم وينشز العظم من امرأة، فأثبت التحريم كما لو كانت حية.

الدليل الثالث:

بأنَّ اللبن لا يموت، لأنه لا روح له، فلا فرق بين شربه في حياتها أو موتها.

الدليل الرابع:

بأنَّه لو حلب منها في حياتها فشربه بعد موتها انشز الحرمة وبقاؤه في ثديها لا يمنع ثبوت الحرمة.

26 - أخرجه البخاري (٢٦٤٥)، ومسلم (١٤٤٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

27 - أخرجه البخاري (٢٦٤٦)، ومسلم (١٤٤٤) عن عائشة رضي الله عنها.

القول الثاني: ذهب الإمام الشافعي (28)، والخلال من الحنابلة (29) إلى عدم انتشار
الحرمة.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

لا ينتشر التحريم بلبن الميتة؛ لأنَّ بموتها انقطعت الأمومة فلم يتعلق به تحريم.
ونوقش:

أن المعنى المعتبر من انتشار الحرمة هو إنبات اللحم ونشوز العظم وقد بقي هذا
المعنى فتبقى الحرمة، "لا رضاع إلا ما شدَّ العظم وأنبت اللحم" (30)، فمناطق الحكم
يدور مع الحكم وجوداً وعدماً، وقال ﷺ: "لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء" (31)، وقال
ﷺ: "لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء" (32)، وقال ﷺ: "فإنما الرضاعة من
المجاعة" (33).

وهذه النصوص دلت على اعتبار المعنى في انتشار الحرمة ولم تفرق النصوص بين
ميتة وحية.

28 - انظر: الأم (٨٩/٦).

29 - انظر: الشرح الكبير (٢٠٤/٩).

30 - أخرجه أبو داود (٢٠٥٩)، وقد صح عن ابن مسعود موقوفاً ولم يصح مرفوعاً.

31 - أخرجه ابن ماجه (١٩٤٦)، وفي إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف إلا أنَّ له شاهداً. انظر: مصباح الزجاجة (١١٣/٢).

32 - أخرجه الترمذي (١١٥٢)، وابن حبان (٤٢٢٤). وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وهو كما قال .

33 - أخرجه البخاري (٢٦٤٧)، مسلم (١٤٥٥).

الدليل الثاني:

بأنّ لبن الحية حلال وأما الميتة فلا يحل شرب لبنها، فلا يحرم.

ونوقش: بأنّ لبن الميتة طاهر وقد صح عنه ﷺ أنه قال: "المؤمن لا ينجس" (34)، والمؤمن حال موته وحياته سواء، فهو طاهر على كلتا الحالتين، ولبن المرأة بعضها وبعض الطاهر طاهر إلا أن يخرج من الطهارة نص فيوقف عنده (35).

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه هو القول الأول القائل بجريان التحريم من لبن الميتة؛ لقوة أدلتهم.

34 - أخرجه البخاري (٢٨٣)، ومسلم (٣٧١).

35 - انظر: المحلى (١٠/١٨٨).

المطلب الثالث: في الخنثى إذا ثبت له لبن

إذا ثبت لبن الخنثى مُشكل لبن هل يثبت به التحريم؟
يحسن بنا أولاً أن نبين معنى الخنثى والخنثى المشكل.

الخنثى:

هو من له آلة رجل وآله امرأة -أي أعضاء الذكر والتأنيث- أو من ليس له هذا ولا ذاك، فإن بال من أحد المخرجين اعتبر به -أي إن بال من مخرج الرجال فهو رجل وإن بال من مخرج النساء فهو أنثى- ويكون في هذه الحالة خنثى غير مشكل أما إن بال من المخرجين فهو خنثى مشكل، وقيل يعتبر بأكثرهما بولاً فإن استويا فمشكل (36).

وعلى هذا نذكر خلاف العلماء في الخنثى إذا ثبت له لبن هل تنتشر الحرمة بلبنه أم لا؟

القول الأول:

عدم انتشار الحرمة، وهو مذهب الحنابلة (37).

أدلة هذا القول:

36 - الحاوي (٤١٠/١١)، حاشية ابن عابدين (١٠١/٣).

37 - الأم (٥٨/٥)، المغني (٣٢٣/١١)، الإنصاف (٣٣٣/٩).

الدليل الأول:

أنه لم يثبت عندنا كونه امرأة، وعلى هذا لا يثبت التحريم لعموم قوله تعالى: {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ} (38).

القول الثاني:

القول بانتشار الحرمة، وهو مذهب المالكية (39).

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

قلنا بانتشار الحرمة احتياطاً للفرج لعظم خطرهما فإنه يحتاط لهما ما لم يحتاط لغيرها.

ونوقش: أن باب الاحتياط واسع، لكن نحن في صدد تقرير مسألة علمية يُبنى عليها أحكام شرعية وهذه الأحكام لا تثبت إلا بأدلة صحيحة صريحة، ولا دليل في انتشار الحرمة بالخنثى المشكل وأحكام الرضاع لا تبنى إلا باليقين.

الدليل الثاني:

وكذلك يُقاس على من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فيبقى على اليقين، وكذلك في مسألتنا بجامع الشك في الحكم، ولا سيما أننا تيقنا حصول اللبن في جوف الرضيع.

38 - سورة النساء: ٢٣.

39 - انظر: شرح الزرقاني (٢٣٩/٤)، الشرح الكبير للدردير (٥٠٥/٢).

ونوقش:

بأنَّ قياس الرضاعة على الطهارة قياس مع الفارق فالرضاعة لم تثبت عندنا بيقين حتى نقول طراً الشك بعد ذلك بل هي في أصلها غير متيقنة؛ لأنَّ الخنثى ليس بامرأة موطوءة.

القول الثالث:

التوقف في الحكم حتى ينكشف حال الخنثى، وهو مذهب الشافعية⁽⁴⁰⁾.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

قالوا: لا نأمن أن يكون الخنثى امرأة، وعلى هذا نتوقف في الحكم حتى ينكشف أمر الخنثى.

الدليل الثاني: لا يجعل اللبن دليلاً لأنه قد يثور اللبن للرجل، فعلى هذا يوقف أمر من يرضع بلبنه كما يوقف أمره⁽⁴¹⁾.

ونوقش:

ما حد هذا التوقف؟ وإذا مات الخنثى قبل الانكشاف ماذا نصنع بالرضيع؟ فالذي يظهر أنه قول غير منضبط وغير مبني على دليل.

⁴⁰ - قال ابن قدامة: (فعلى قوله يثبت التحريم، إلا أن يتبين كونه رجلاً؛ لأنه لا يأمن كونه مُحَرَّمًا). انظر: المغني (٣٢٣/١١)، المحرر (١١٢/٢)، الشرح الكبير (٩٤/٥)، الإنصاف (٣٣٢/٩).

⁴¹ - انظر: تكملة المجموع للمطيعي (٢٢٢/١٨).

القول الرابع:

إنَّ قال النساء: إنَّ هذا اللبن لا يكون على غزارته إلا لامرأة حكم بأنَّ الخنثى امرأة، وأنَّ لبنه يُحرَّم وإلا فلا. وهو مذهب الحنفية (42).

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

أنَّ هذا ما يقتضيه الاحتياط (43).

الدليل الثاني:

أن بمعرفة الغزارة في اللبن يتضح أنه امرأة فيثبت به التحريم (44).

الترجيح:

القول بالتوقف هو الذي يظهر رجحانه فإن ظهر الخنثى امرأة فلبنه ينشر الحرمة وإلا فلا. وإن مات ولم ينكشف أمره فيظهر أن جانب الحرمة يغلب احتياطاً فيصير ناشراً للحرمة.

الخلاصة في شروط لبن المرضعة:

1_ أن تكون آدمية أنثى، فيخرج بذلك الرجل والخنثى وبهيمة الأنعام.

2_ لا فرق بين أن تكون ميتة أو حية.

42 - انظر: البحر الرائق (٢٤٦/٣)، مجمع الأنهر (٥٥٥/١).

43 - انظر: الفتاوى الهندية (٣٤٤/١).

44 - انظر: حاشية ابن عابدين (٢١٩/٣).

3_ لا فرق بين أن تكون متزوجة أو بكرةً.

شروط الرضيع

وتحتة مسائل:

المسألة الأولى: حد الصغر:

أن يكون الرضاع في المدة المحددة شرعاً وللعلماء أقوال في هذه المدة التي ينتشر التحريم خلالها:

القول الأول:

ذهب جمهور العلماء من الشافعية، والحنابلة، ومعهم الصحابة - محمد بن الحسن وأبو يوسف صاحباً أبي حنيفة - إلى أن التحريم لا يقع إلا في العامين الأولى من ولادته (45).

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

قول الله تبارك وتعالى: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ} (46)

الدليل الثاني:

45 - انظر: بدائع الصنائع (٧/٤)، فتح القدير (٣٠٧/٣)، الأم (٤٣/٥)، الحاوي الكبير (٣٦٧/١١)، المغني (٣١٩/١١)، الروض الربع (٩١٧/٢).

46 - سورة البقرة: ٢٣٣

وقوله تعالى: {وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ} (47)

دلّت هاتان الآيتان على أنّ الرضاعة إنّما تكون في العامين، فلا رضاع بعد العامين لأنّ الرضاعة تتم بالعامين، وإذا انقطع الرضاعة انقطع حكمه.

الدليل الثالث:

حديث: "إنما الرضاعة من المجاعة" (48).

الدليل الرابع:

حديث: "لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل الفطام" (49).

فدلّ هذان الحديثان أنّ الرضاعة التي تثبت بها الحرمة ما يكون في حالة الصغر، وذلك حين يكون الرضيع طفلاً يسد اللبن جوعته فأما ما كان بعد بلوغ الصبي حداً لا يسد جوعته، وحد هذا الصغر ما جاء في كتاب الله حيث قيّد بالعامين.

الدليل الخامس:

حديث: "لا رضاع إلا في الحولين" (50).

الدليل السادس:

47 - [سورة لقمان : ١٤]

48 - سبق تخريجه وهو في الصحيحين.

49 - سبق تخريجه.

50 - أخرجه الدارقطني (١٧٤/٤)، والبيهقي (٤٦٢/٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. ورجح وقفه ابن عدي (ج٨/ص٣٩٩-٤٠٠) والبيهقي (٤٦٢/٧) وابن القطان في الوهم والإيهام (٢٣٩/٣)، وابن عبد الهادي في المحرر (١٠٩٦)، وابن كثير (٦٣٣/١)، والحافظ في الدراية (٦٨/٢). ورجح ابن الترمذاني (٤٦٢/٧)، والألباني التعليقات الرضية (٣٢٨/٢) رفعه.

حديث: "لا رضاع بعد فصال" (51).

وفي الحديثين ما يدل على أنَّ مدة الرضاع تتم بالحولين وذلك صريح في الحديث الأول منهما، والحديث الثاني يكمل الاستدلال به مع قوله تعالى: {وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ} فبين سبحانه أن الفصال في عامين ولا رضاع بعد العامين لقوله ﷺ: "لا رضاع بعد فصال".

الدليل السابع: -ما صح عن الصحابة:-

عن عمر -رضي الله عنه- قال: لا رضاع إلا في الحولين في الصغر (52).

عن علي -رضي الله عنه- قال: لا رضاع بعد الفصال (53).

عن ابن مسعود -رضي الله عنه- قال: لا رضاع إلا ما كان في الحولين (54).

عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: لا رضاع إلا ما كان في الحولين (55).

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "لا رضاع إلا لمن أَرْضَع في الصغر، ولا رضاعة لكبير" (56).

نوقش:

51 - أخرجه الطيالسي (١٨٧٦)، والحاثر في مسنده [بغية الباحث (٣٥٧)]، وفي إسناده حرام بن عثمان ومصعب بن خارجة، وهما متروكان.

52 - أخرجه الدارقطني (١٧٤/٤) وفي إسناده أحمد بن روح وهو مجهول. انظر: ميزان الاعتدال (٩٨/١).

53 - أخرجه الدارقطني في سننه (٤٣١٩) وسنده صحيح.

54 - أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٠/٤) وسنده حسن.

55 - أخرجه عبد الرزاق (٤٦٥/٧) وسنده صحيح.

56 - أخرجه مالك (٦٠٣/٢) وسنده صحيح، وجاء عن سعيد بن المسيب: كل ما كان في الحولين وإن كانت قطرة واحدة فهو يحرم وما كان بعد الحولين فإنما هو طعام يأكله قال إبراهيم ابن عقبة، ثم سألت عروة بن الزبير فقال مثل ما قال سعيد بن المسيب. انظر: الموطأ (٦٠٤/٢).

أما استدلالكم بالآية التي في سورة البقرة فلا حجة لكم فيها على توقيت المدة بالحولين لأن الفاء في قوله تعالى: {فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا} ⁽⁵⁷⁾، للتعقيب فوجب أن يكون الفصال الذي علقه بإرادتهما بعد الحولين وعلى هذا المعنى من الآية لا يدل على توقيت نهاية الرضاع الموجب للتحريم وأنه جائز أن يكون بعد الحولين رضاع ⁽⁵⁸⁾.

وأجيب:

هذه دعوى بغير دليل وفهم الآية على غير المراد، والمراد من الآية هو أن الله أرشد الوالدات أن يرضعن أولادهن كمال الرضاع وهي سنتان فلا اعتبار بالرضاعة بعد ذلك ولهذا قال تعالى: {لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ} ⁽⁵⁹⁾، وأما قوله تعالى: {فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ} ⁽⁶⁰⁾، أي فإن اتفق والد الطفل على فطامه قبل الحولين عن تراض صادر منهما وإلا كيف يكون الفطام بعد تمام المدة وهي الحولان ⁽⁶¹⁾.

القول الثاني:

ذهب أبو حنيفة إلى أن حد الإرضاع الذي يقع به التحريم هو ثلاثون شهراً ⁽⁶²⁾.
أدلة هذا القول:

⁵⁷ - سورة البقرة: ٢٣٣

⁵⁸ - أحكام القرآن للجصاص (٤٠٩/١)، فتح القدير (٣٠٩/٣).

⁵⁹ - سورة البقرة: ٢٣٣

⁶⁰ - سورة البقرة: ٢٣٣

⁶¹ - تفسير ابن كثير (٣٨٠/١)، فتح القدير للشوكاني (٤٢٨/١).

⁶² - انظر: بدائع الضائع (٧/٤)، فتح القدير (٣٠٧/٣).

الدليل الأول:

قوله تعالى {وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا} ⁽⁶³⁾، وفي هذه الآية نرى أَنَّ الله تبارك وتعالى ذكر شيئين وضرب لهما مدة فكانت لكل واحد منهما بكماها كالأجل المضروب للدينين على شخصين بآنَّ قال: أجلت الدين الذي لي على فلان، والدين الذي لي على فلان سنة يفهم منه أَنَّ السنة بكماها لكل، أو على شخص فيقول لفلان علي ألف درهم وعشرة أقفزة إلى سنة فصدقة المقر له في الأجل فإذا مضت السنة يتم أجلهما جميعاً وعلى هذا فالمراد بالحمل هو حملٌ في الفصال لا حمل الأحشاء ⁽⁶⁴⁾.

ونوقش:

بأنَّ المراد بالحمل حمل البطن فقد فسّر الصحابة قوله تعالى {وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا} ⁽⁶⁵⁾ مع قوله تعالى: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ} ⁽⁶⁶⁾، أن أقل مدة الحمل ستة أشهر لأنَّ مدة الرضاع هي سنتان، ولهذا قد جاء عن علي أنه استدل بهاتين الآيتين على ما قلنا ، وذلك أَنَّ عثمان رضي الله عنه أراد أن يرجم امرأة وضعت لسته أشهر فرجع عثمان إلى قول علي وكذلك ثبت عن ابن عباس ⁽⁶⁷⁾، ففي هذه الآية جمع بين مدتي أكثر الرضاع وأقل الحمل تنبيهاً على حقوق الأمهات

⁶³ - سورة الأحقاف: ١٥

⁶⁴ - انظر: المغني (٣١٩/١١)، فتح القدير (٣٠٧/٣).

⁶⁵ - سورة الأحقاف: ١٥

⁶⁶ - سورة البقرة: ٢٣٣

⁶⁷ انظر: تفسير ابن كثير (٤/٢٠٠) .

ووجوب حق الوالدين ليعلم من ولد لأكثر من ستة أشهر أن حق والدته أكثر وشكرها أعظم⁽⁶⁸⁾.

القول الثالث:

ذهب المالكية إلى القول بأنه عامان وشهر أو شهران على الأكثر⁽⁶⁹⁾.

أدلة هذا القول:

استدلوا بأدلة القول الأول نفسها القائلة بأن المدة سنتان، إلا أنهم رأوا الزيادة على السنتين بشهر أو شهرين كفترة انتقالية حتى يستغني الرضيع عن اللبن ، فلو رضع الطفل بعد مرور عامين وشهرين لا يكون رضاعاً محرماً، وأن فُطم الرضيع بعد عامين من ولادته ثم استغنى عن اللبن بعد ذلك بأسبوع مثلاً كان هذا الاستغناء غير حقيقي ولا يعتد به ولكن إن فُطم بعد عامين من ولادته ، واستغنى عن اللبن استغناءً بيناً تاماً بعد أن مر بمرحلة الانتقال من الاعتماد على اللبن إلى الاعتماد على الطعام ، ثم رضع بعد ذلك لا يكون رضاعاً محرماً⁽⁷⁰⁾.

نوقش:

⁶⁸ انظر: الحاوي (١١/٣٦٩).

⁶⁹ انظر: عيون المجالس (٣/١٣٨٨)، شرح الزرقاني (٤/٢٣٩)، حاشية الدسوقي (٣/٤٦٩).

⁷⁰ انظر: حاشية الدسوقي (٣/٤٦٩)، شرح الزرقاني (٤/٢٣٩)، فتح الباري (٩/١٨٣).

فائدة: هذا القول عن مالك كما في كتب المالكية وإلا فإن لمالك رحمه الله قولاً يوافق ما عليه الجمهور. انظر: الموطأ (٢/٦٠٤).

بأنه اجتهد لا دليل عليه ولهذا اضطربوا اضطراباً شديداً في هذه الزيادة فمنهم من جعلها شهر ومنهم من جعلها شهران ومنهم من قال: ثلاثة أشهر، وقيل نصف سنة، وقيل أيام يسيرة، وقيل شهر ونحوه⁽⁷¹⁾.

القول الرابع⁽⁷²⁾:

ذهب زُفر من الحنفية إلى أنَّ مدة الرضاع المحرم ثلاثة أعوام⁽⁷³⁾.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

حاصل دليل زفر - رحمه الله - أنه لا بد من مدة يتعود فيها الصبي غير اللبن لينقطع الإنبات باللبن، وذلك بزيادة مدة يتعود فيها الصبي على تغير الغذاء، واختار الحول؛ لأنه حسن للتحول من حال إلى حال؛ لاستعماله على الفصول الأربعة فَقَدَّرَ بثلاثة أعوام⁽⁷⁴⁾.

ونوقش:

بأنَّ التقدير بالحول تحكّم لا دليل عليه، والحول فترة كبيرة ويكفي أقل من ذلك.

القول الخامس:

⁷¹فتح الباري (٩/١٨٣)

⁷²قال الماوردي في الحاوي (١١/٣٦٨): (لأنَّ تقدير الرضاع بالحولين يقتضي أن يكون معتبراً بالزمان دون غيره، ولأنَّ تعليقه بالحولين نصٌّ واستغناؤه بالطعام اجتهد وتعليق الحكم بالنص أولى من تعليقه بالاجتهاد ولأنَّ اعتباره بالحولين عام واعتباره بالاستغناء خاص واعتبار ما عمَّ أولى من اعتبار ما خُصَّ).

⁷³انظر: بدائع الضائع (٤/٧)، فتح القدير (٣/٣٠٧). وانظر إلى ما قاله ابن حزم في المحلى (١٠/٢٠٤).

⁷⁴انظر: فتح القدير (٣/٣٠٧)

ذهب عمر بن عبد العزيز إلى أن مدة الرضاع سبع سنين⁽⁷⁵⁾.

القول السادس:

روي عن ربيعة أنها حولان واثنًا عشر يوماً⁽⁷⁶⁾.

أدلة القول الخامس والسادس:

لم أجد لهذين القولين دليلاً على ما قالوا بحسب نظري في كتاب أهل العلم.

الترجيح:

الذي يترجح بعد ما ذكرنا من أدلة كل قول هو القول الأول القائل بأن التحريم يقع في الحولين وسبب الترجيح:

- 1_ قوة أدلتهم وصراحتها في محل الخلاف.
- 2_ أنه اختيار جمع من الصحابة كما ذكرنا ذلك.
- 3_ ضعف أدلة المخالفين وإن صحت فلأدلة فيها كما بينا.
- 4_ أن القول بالحولين قول منضبط دلالة ونظراً وتطبيقاً ولا يرد عليه إشكال.
- 5_ اضطراب القائلين بالزيادة على الحولين على أقوال مختلفة.

قال أبو عيسى الترمذي رحمه الله:

⁷⁵ انظر: زاد المعاد (٥/٥١٤)، نيل الأوطار (٤/٤٧٨).

⁷⁶ انظر: زاد المعاد (٥/٥١٤)، نيل الأوطار (٤/٤٧٨).

(والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن الرضاعة لا تحرم إلا ما كان دون الحولين وما كان بعد الحولين الكاملين فإنه لا يحرم شيئاً) (77).

المسألة الثانية رضاع الكبير

وبعد هذا الخلاف في تحديد سنّ الرضاع المعتبر، وذكر أدلة كل فريق، يحسن أن نخوض في مسألة قريبة منها وهي مسألة رضاع الكبير، فلو أرضعت المرأة شخصاً كبيراً، بأن تحلب له في إناء فيشربه. اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

ذهب أكثر الصحابة (78)، وهو مذهب الفقهاء السبعة، والأئمة الأربعة، إلى القول بأن رضاع الكبير لا يحرم ولا أثر له (79).

⁷⁷ جامع الترمذي (٣/٤٥٠).

⁷⁸ - قال ابن عبد البر في التمهيد (٨/٢٦٠): (وممن قال رضاع الكبير ليس بشيء ممن رويناه لك عنه وصح لدينا عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وابن عمر، وأبو هريرة، وابن عباس وسائر أمهات المؤمنين غير عائشة).

قلت: وفي المسألة التي سبقت هذه قد ذكرت الآثار عنهم رضي الله عنهم في أن الرضاع إنما هو في الصغر. وانظر: الأوسط لابن المنذر (٨/٥٥٩).

⁷⁹ - انظر: بدائع الصائغ (٤/٧)، تبين الحقائق (٢/١٨٢)، حاشية ابن عابدين (٣/٢٠٩) المدونة (٢/٢٩٧)، بداية المجتهد (٢/٤٤)، شرح الزرقاني (٤/٢٣٩)، الأم (٥/٤٣)، الحاوي (١١/٣٦٧)، المغني (١١/٣١٩)، المبدع (٨/١٦٦)، تفسير ابن كثير (١/٣٨١)، فتح الباري (٩/١٨٥).

أدلة هذا القول: قد مرت في المسألة التي قبلها.

القول الثاني:

ذهبت عائشة وحفصة، والليث ⁽⁸⁰⁾، وعطاء ⁽⁸¹⁾، وابن حزم إلى القول بأن رضاع الكبير يحرم مطلقاً ⁽⁸²⁾.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

قوله تعالى: {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ} ⁽⁸³⁾.

ولم تفرق الآية بين الصغير والكبير، وكذلك لم تفرق بين وقت دون آخر.

ونوقش:

بأن الاستدلال بالآية استدلال بنص عام، وهو مخصوص بالنصوص الأخرى الصحيحة التي دلت على الرضاع يكون في الحولين وقد مرت معنا في المبحث السابق.

80 - انظر: التمهيد (٨/٢٥٦).

81 - انظر: مصنف عبد الرزاق (١٣٨٨٣).

82 - انظر: المحلى (١٠/٢٠٢)، مجموع الفتاوى (٣٤/٦٠)، زاد المعاد (٥/٥١٤).

83 - سورة النساء: ٢٣

الدليل الثاني:

جاءت سهلة بنت سهيل إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال النبي ﷺ: "أرضعيه"، قالت: كيف أرضعه (84) وهو رجل كبير؟ فتبسم رسول الله ﷺ وقال: "قد علمتُ أنه كبير" (85).

ونوقش:

بأن حديث سهلة لا حجة فيه؛ لأنَّ هذا الحكم إنما هو مختصَّ بسالم لأجل أنهم تبنوه قبل تحريم التبني، وهذه الواقعة كانت في أول الهجرة؛ لأنَّ قصته كانت عقب نزول قوله تعالى {ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ} (86)، وهي قد نزلت في أول الهجرة.

وأما أحاديث اشتراط الصغر، وأن يكون في الثدي قبل الفطام فهي من رواية ابن عباس وأبي هريرة، وابن عباس إنما قدم المدينة قبل الفتح، وأبو هريرة إنما أسلم عام فتح خيبر بلا شك، فكلاهما قدم المدينة بعد قصة سالم في رضاعة من امرأة أبي حذيفة (87).

84 - والحديث صريح بأنَّ رضاعة الكبير لها أثر ويثبت بها التحريم، بل قد جاء في بعض الروايات التصريح بالتحريم كقوله ﷺ: "أرضعيه تحريمي عليه".

85 - أخرجه مسلم (١٤٥٣).

86 - سورة الأحزاب: ٥.

87 - انظر: بدائع الصنائع (٤/٦)، مغني المحتاج (٣/٤١٦)، زاد المعاد (٥/٥١٦).

وأجيب:

بأنه لا يحل لأحد أن يقول في نص ثابت هذا منسوخ، إلا بنص ثابت مبين غير محتمل، فكيف وقول سهلة رضي الله عنها لرسول الله ﷺ: كيف أرضعه وهو رجل كبير؟ واضح جلي؛ أنه بعد نزول الآيات المذكورات، وباليقين ندري أنه لو كان خاص لسالم أو كان مما نسخ لبينه ﷺ كما بين لأبي بردة في الجذعة إذا قال له: تجزئك ولا تجزئ لأحد بعدك⁽⁸⁸⁾.

ونوقش الجواب:

إن سلمنا جدلاً أن النسخ غير واقع على حديث سهلة لعدم ثبوت النسخ فإننا لا نسلم لكم بعدم الخصوصية، بل حديث سهلة خاص بسالم. وذلك أن سؤال سهلة للنبي ﷺ كان بعد نزول الحجاب، وهي تقتضي عدم جواز إبداء زينة المرأة لغير المحارم فكون النبي ﷺ يبيح لسهلة أن ترضع سالماً وهو يعلم أن في ذلك إبداء للزينة لأجنبي دليل على الخصوصية، ولهذا جاء عن أزواج النبي ﷺ: أنهن أبين أن يدخلن أحداً عليهن بتلك الرضاعة حتى يرضع في المهد وقلن لعائشة: والله ما ندري لعلها كانت رخصة من النبي ﷺ لسالم دون الناس.

الدليل الثالث:

⁸⁸ - انظر: بدائع الصنائع (٤/٦)، مغني المحتاج (٣/٤١٦)، زاد المعاد (٥/٥١٦).

صَحَّ عن عائشة رضي الله عنها، حيث قالت أم سلمة رضي الله عنها لعائشة رضي الله عنها: إنه يدخل عليك الأيفع الذي ما أحب أن يدخل عليّ. قالت عائشة: أمالك في رسول الله ﷺ أسوة؟ قالت: امرأة أبي حذيفة قالت: يا رسول الله إن سالماً يدخل عليّ وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه شيء فقال رسول الله ﷺ: "أرضعيه حتى يدخل عليه" (89).

الدليل الرابع:

صَحَّ عن حفصة رضي الله عنها القول برضاة الكبير (90).

فهذه الصديقة بنت الصديق احتجت بقصة سالم وهي سنة ثابتة، ولم تجب أم سلمة بشيء مما يدل على أنها رجعت إلى مذهب عائشة ويحتمل أنها انقطعت عن الجواب فقط.

ووافقتها أختها حفصة رضي الله عنها الصومامة القوامّة، وما كان لهن رضي الله عنهن أن يبحن ستر رسول الله ﷺ بحيث ينتهكه من لا يحل له انتهاكه، ولم يكن الله عز وجل ليبيح ذلك على يد الصديقة بنت الصديق المبرأة من فوق سبع سماوات، ولا حفصة القوامّة الصومامة وقد عصم الله نساء نبيه وصانهن أعظم صيانة.

ونوقش:

89 - انظر: المحلى (١٠/٢١١).

90 - أخرجه مسلم (١٤٥٣).

بأنَّ هذا اجتهدا منهن رضي الله عنهن وخالفهن سائر أزواج النبي ﷺ، وكن لا يرين دخول أحد بهذه الرضاعة⁽⁹¹⁾، فهي مسألة اجتهدية وكلا الطرفين مأجور باجتهاده، كما أنه لا شك أن الأخذ بقول أكثر الصحابة أولى من الأخذ بقول واحد منهم.

الدليل الخامس:

صحَّ عن علي رضي الله عنه⁽⁹²⁾.

ونوقش:

بأنه لم يصح عنه، والصحيح عنه: أن لا رضاع بعد فطام⁽⁹³⁾.

الدليل السادس:

صحَّ عن أبي موسى رضي الله عنه⁽⁹⁴⁾.

ونوقش:

بأنَّ أبا موسى رضي الله عنه كان يفتي به ثم انصرف عنه إلى قول ابن مسعود⁽⁹⁵⁾.

91 - أخرجه عبد الرزاق (١٣٨٨٦).

92 - أخرجه عبد الرزاق (١٣٨٨٨).

93 - انظر: التمهيد (٨/٢٥٦).

94 - أخرجه عبد الرزاق (١٣٨٩٥).

95 - انظر: التمهيد (٨/٢٥٦). ورجوعه صريح كما في رواية عبد الرزاق (١٣٨٩٥) نفسها. حيث قال أبو موسى: لا تسألوني ما دام هذا الخبر بين أظهركم.

القول الثالث:

إن كان إرضاع الكبير لحاجة فإنه يحرم وإلا فلا، وهو مذهب ابن تيمية⁽⁹⁶⁾، وابن القيم⁽⁹⁷⁾، والشوكاني⁽⁹⁸⁾، وابن عثيمين⁽⁹⁹⁾.

الترجيح:

الذي يظهر أنَّ القول بعدم رضاع الكبير وعدم إنتشار الحرمة هو الأقرب للصواب وذلك للآتي:

(1) قوة الأدلة متناً وسنداً ومعنى.

(2) قوة الاعتراضات والإيرادات على القولين الآخرين.

(3) أن القول بثبوت المحرمية في رضاع الكبير يفتح لنا أبواباً قد يتذرع بها إلى ما قد يتضرر بها الأزواج وذلك: أن المرأة متى شاءت أن تحرم على زوجها تقوم بوضع لبنها في كأس ثم تسقي زوجها خمس رضعات عن طريق السقاية، فتحرم عليه ويكون زوجها قد حرم عليها وصار ابناً لها من الرضاعة.

96 - انظر: مجموع الفتاوى (٣٤/٦٠).

97 - انظر: زاد المعاد (٥/٥١٦).

98 - انظر: نيل الأوطار (٦/٣٣٣).

99 - انظر: الشرح الممتع (١٣/٤٣٥)، إلا أن الشيخ يقيد تأثير الحرمة في صورة واحدة فقط وهي من كان حاله كحال سالم مولى أبي حذيفة من كل وجه.

(4) لو كانت رضاعة الكبير لها أثر لما قال النبي ﷺ لعائشة: "انظرن من إخوانكن"، ثم قال: "فإنما الرضاعة من المجاعة" ⁽¹⁰⁰⁾. وذلك خشية أن يكون قد ارتضع في غير زمن الرضاع وهو زمن المجاعة دون الحولين.

(5) أن أقوى ما استدلوا به حديث سهلة، وقد ظهر لك أنه خاص بها.

(6) أن هذا القول عليه أكثر الصحابة رضي الله عنهم.

(7) القول بنسخ حديث سالم هو الذي يصار إليه لحديث ابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها قالت: لقد نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشرا. ولقد كان في صحيفة تحت سريري. فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وتشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها.

قال ابن المنذر ⁽¹⁰¹⁾:

(فدل على أن رضاع الكبير لو كان ثابتاً، لتلى في المصاحف، على أن الذي يعتمد ما يتلى وهو قوله: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ} ⁽¹⁰²⁾).

100 - سبق تخريجه.

101 - الأوسط (٨/٥٦٢).

102 - سورة البقرة: ٢٣٣.

المطلب الرابع

طرق وصول اللبن إلى جوف الرضيع

وتحتة مسائل:

المسألة الأولى: في السعوط ⁽¹⁰³⁾ والوجور ⁽¹⁰⁴⁾:

لاشك أن الأصل في التحريم بالرضاع هو أخذ الموضع أو الرضيع للثدي بفيه وامتصاصه إياه، واختلف أهل العلم في وصول اللبن بغير هذا الطريق كالوجور أو السعوط أو الحقنة.

القول الأول:

ذهب جمهور الفقهاء وهو مذهب الأئمة الأربعة ⁽¹⁰⁵⁾ إلى أن السعوط والوجور يثبت به التحريم.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

¹⁰³ - السعوط: -بفتح السين- من استعط، إذا جعل في أنفه سَعُوطًا، والمُسْعُط: الوعاء يجعل فيه السعوط. وهو: أن يصب اللبن في أنفه من إناء أو غيره. انظر: المصباح المنير (١٤٥)، المطلع (١٤٧).

¹⁰⁴ - الوجور: من وجرت، وأوجرته، إذا جعل في فمه وجورًا، والميجر: الوعاء يجعل فيه الوجور. وهو: أن يصب في حلقه اللبن صبا من غير الثدي. انظر: الصحاح (٢/٨٤٤)، الدر النقي في شرح ألفاظ الخرق (٣/٧٠٠).

¹⁰⁵ - انظر: فتح القدير (٣/٣١٩)، الحاوي (١١/٣٧٢)، الشرح الكبير للدردير (٢/٥٠٣)، بداية المجتهد (٢/٤٥)، المغني (١١/٣١٣)، عيون المجالس (٣/١٣٩٠).

جاءت سهلة بنت سهيل إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال النبي ﷺ: "أرضعيه"، قالت: كيف أرضعه (106) وهو رجل كبير؟ فتبسم رسول الله ﷺ وقال: "قد علمت أنه كبير" (107).
ووجه الاستدلال أنه لم يرد ارتضاعه من الشدي بتحريمه عليه فثبت أنه أراد الوجور (108).

الدليل الثاني:

قول النبي ﷺ: "إنما الرضاعة من المجاعة" (109)

فجعل ﷺ الرضاعة المحرمة ما استعمل لطرد الجوع فكان ذلك موجوداً في الوجور والسعوط.

الدليل الثالث:

106 - والحديث صريح بأن رضاعة الكبير لها أثر ويثبت بها التحريم، بل قد جاء في بعض الروايات التصريح بالتحريم كحديث: "أرضعيه تحريمي عليه".

107 - أخرجه مسلم (١٤٥٣).

108 - انظر: الحاوي (١١/٣٧٢)

109 - سبق تخريجه.

حديث ابن مسعود موقوفاً: "لا رضاع إلا ما نشز العظم وأنبت اللحم" ⁽¹¹⁰⁾

وهذا دليل يدل على معنى الرضاع وهو الذي يترتب عليه الحرمة فينبت لحمه وينشز عظمه ويفتق أمعائه وهذا يحصل بالسعوط والوجور وليس خاصاً بإلقام الثدي.
الدليل الرابع:

أنَّ الوجور والسعوط يتناول الإرضاع معنىً، فسواء حصل وصول اللبن عن طريق امتصاص الثدي وهو الإرضاع أو عن طريق السعوط والوجور، فيجب أن يساويا الارتضاع في التحريم؛ لأنَّ المؤثر في التحريم هو حصول الغذاء باللبن وقد حصل بالوجور والسعوط ⁽¹¹¹⁾.

الدليل الخامس:

أنَّ الوجور والسعوط يحصل به الحرمة اتفاقاً ⁽¹¹²⁾.

القول الثاني:

¹¹⁰ - أخرجه أحمد (٤١١٤)، أبو داود (٢٠٦٠) مرفوعاً، وهو ضعيف لأنه فيه مجهولين، وصحَّ موقوفاً.

¹¹¹ - انظر: تحفة الفقهاء (٢/٢٣٨)، الحاوي (١١/٣٧٢)،

¹¹² - قال عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (٧/٤٦٣): (والناس على هذا).

ذهب عطاء الخراساني، وداود الظاهري، وأحمد في رواية، وانتصر له ابن حزم إلى عدم ثبوت التحريم بالسعوط والوجور⁽¹¹³⁾.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

قوله تعالى وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ⁽¹¹⁴⁾.

الدليل الثاني:

قوله ﷺ: "يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب"⁽¹¹⁵⁾.

وجه الشاهد من هذين النصين أنه لا تحريم يثبت إلا ما كان عن طريق الرضاع وذلك بامتصاص والتقام الشدي ولهذا يقال: أرضعته، ترضعه إرضاعاً وهو المعروف في اللغة العربية واللسان المبين.

ونوقش:

بأن الرضاع معتبر بشيئين:

أ_ من جهة المرضعة وهو خروج اللبن من ثديها.

113 - انظر: المحلى (١٠/١٨٥)، المغني (١١/٣١٣).

114 - سورة النساء: ٢٣

115 - سبق تخريجه.

بـ من جهة الرضيع وهو ولوج اللبن إلى جوفه.

وهذان الأمران حاصلان بالوجور والسعوط، وذلك أنَّ البعضية حصلت بالوجور والسعوط فيه فيحصل التحريم ومن النصوص الدالة على ذلك حديث سهلة حيث قال ﷺ: "أرضعيه تحريم عليه" ⁽¹¹⁶⁾، ولا شك أنه لم يرد صلى الله عليه وسلم إرضاع سالم من ثدي سهلة فثبت بذلك أنه أراد الوجور ولهذا قال القاضي عياض: (لعلها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها ولا التقت بشرتهما) ⁽¹¹⁷⁾.

وبأن العلة الظاهرة التي بسببها يثبت التحريم هي الاغتذاء باللبن، وليست العلة هي وضع الثدي في الفم.
الترجيح:

والذي يظهر أنَّ القول بأنَّ السعوط والوجور يثبت به التحريم هو الأقرب للصواب وذلك للآتي:

1- صراحة أدلة الفريق الأول في إثبات أنَّ الوجور والسعوط في معنى الرضاع والعلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً.

¹¹⁶ - سبق تخريجه.

¹¹⁷ - قال النووي "وهذا الذي قاله القاضي حسن"، انظر: شرح مسلم (١٠/٢٧٤).

2- أن اسم الرضاع لا يقف على الارتضاع من الثدي فإن العرب تقول: يقيم راضع وإن كان الرضيع يرضع بلبن الشاة أو البقرة.

3- الأحكام الشرعية ليست منوطة بالمعاني اللغوية إذ المعاني اللغوية لبيان المراد بها عند العرب في أصل الوضع والمعاني الشرعية توضع المقصود منها شرعاً⁽¹¹⁸⁾.

فالرضاع معناه لغة الارتضاع لكن في المعنى الشرعي هو ما أنبت اللحم وأنشز العظم وفتق الأمعاء كما في النصوص الشرعية، ولهذا لو رضع الصبي من ثدي الشاة لا يحصل التحريم مع إنه من الثدي.

المسألة الثانية

في حكم الحقنة

اختلف أهل العلم في الحقنة إذا أعطيت للرضيع هل يقع بها التحريم.

¹¹⁸ - الرضاع المحرم (٢٤).

القول الأول:

ذهب جمهور العلماء من الحنفية، والمالكية، والشافعية في قول، والحنابلة إلى أن الاحتقان لا يقع به التحريم⁽¹¹⁹⁾.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

أنَّ الحقنة ليست برضاع، وليست في معنى الرضاع؛ حيث إنَّ الغذاء يصل إلى المعدة والحقنة من الأسفل لاتصل إلى المعدة، فالحقنة لا يعتبر بها إنبات اللحم ولا إنشاز العظم⁽¹²⁰⁾.

الدليل الثاني:

¹¹⁹ - انظر: المغني (١١/٣١٥).

¹²⁰ - انظر: بدائع الصنائع (٤/٩)، المغني (١١/٣١٥).

أنَّ الحقنة لا يحصل بها التغذية؛ كما أنها ليست برضاع، ولا في معناه، فلا تنتشر
الحرمة كما لو قَطَّر في إحليله أو في جرحه ⁽¹²¹⁾.

القول الثاني:

ذهب محمد بن الحسن ⁽¹²²⁾، وهو قول للشافعية اختاره المزي ⁽¹²³⁾، وهو قول ابن
حامد ⁽¹²⁴⁾، وابن أبي موسى ⁽¹²⁵⁾ من الحنابلة، ومذهب الظاهرية ⁽¹²⁶⁾ إلى أن
الحقنة يقع بها التحريم.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

قياساً على الإفطار للصائم، فكما يحدث بها الإفطار للصائم يحصل أيضاً بها التحريم
⁽¹²⁷⁾.

¹²¹ - انظر: مغني المحتاج (٣/٤١٦).

¹²² - انظر: المبسوط (٥/١٣٥)، فتح القدير (٣/٣١٩).

¹²³ - انظر: التهذيب للبيهقي (٦/٢٩٩)، نهاية المحتاج (٧/١٦٥).

¹²⁴ - انظر: المغني (١١/٣١٥).

¹²⁵ - انظر: الإرشاد (٣١٤).

¹²⁶ - انظر: المحلى (١٠/١٨٥).

¹²⁷ - انظر: مغني المحتاج (٣/٤١٦).

ونوقش:

بأنَّ الإفطار يحصل بالتغذي أو التداوي وغير ذلك، بل والمفسد في الصوم لا يتوقف عليه كما لو تعمد في أكل الحصى، أو الدخان، أو غير ذلك، بخلاف الرضاع فإن العبرة فيه إنبات اللحم، وإنشاز العظم، وفتق الأمعاء، ولا يكون إلا عن طريق المعدة، ولا شك أن الحقنة لا تحرم كما هو. قول الجمهور، وإن كان مالك اشترط في حصول التحريم أن تكون الحقنة مغذية للطفل، والراجح ما قدمناه (128).

الترجيح:

الذي يظهر بعد عرض الأدلة ومناقشتها أنَّ قول الجمهور القائل بأن الحقنة لا تأثير لها في الحرمة هو الأقرب للصواب وذلك للآتي.

1- عدم وجود النص الصريح، أو بالمعنى على إثبات التحريم بالحقنة.

2- أن ما استدل به المخالفون بعيد عن محل النزاع.

128 - انظر: المغني (١١/٣١٥).

3- لو نظرنا إلى معنى الرضاع لم نجد بالحقنة التحريم لعدم قيامها في معنى الرضاع؛ لأن

الحقنة معدة لتنظيف الأمعاء، وليست معدة للتغذية.

اختلاط اللبن بغيره

(اللبن المشوب)

من المسلم به أنَّ الله تبارك وتعالى أجرى اللبن في ثدي المرأة وهو الذي يتعلق به الحكم الشرعي، ولكن لو جعل اللبن في إناء وامتزج بغيره هل تحصل الحرمة كأن يصير اللبن مخيضاً، أو رائباً، أو مسته النار، وإليك خلاف أهل العلم في هذا:

القول الأول:

ذهبت الحنفية، وهو المشهور عند المالكية، إلى أنَّ اللبن إذا غلب فالعبرة به ⁽¹²⁹⁾.

أدلة هذا القول:

¹²⁹ - انظر: بدائع الصنائع (٤/٩)، فتح القدير (٣/٣١٥)، المدونة (٢/٣٠٣)، جواهر الإكليل (١/٥٦٦).

الدليل الأول:

أنَّ العبرة بالغالب؛ لأنَّ الغالب يتعلق به الحكم الشرعي ولو كان اللبن غالباً لم يزل عنه اسمه، وكان منبتاً للحم، ومنشراً للعظم⁽¹³⁰⁾.

الدليل الثاني:

قياساً على حكم اليمين؛ وذلك أنَّ الرجل لو أقسم على أن لا يشرب لبناً فإنه لا يتعلق الحنث بشربه لبن مغلوباً بالماء؛ لأنَّ الحكم للغالب، وكذلك في هذه الصورة لا يتعلق التحريم إلا بالغالب⁽¹³¹⁾.

الدليل الثالث:

قياساً على الخمر لو كان مغلوباً في الماء لم يجب الحد بشربه، ولو كان الطيب مغلوباً في الماء لم يفد المحرم باستعماله، فإذا زال عن المغلوب اسمه وحكمه فالعبرة بالغالب⁽¹³²⁾.

130 - انظر: المغني (١١/٣١٥).

131 - انظر: البحر الرائق (٣/٣٩٨).

132 - انظر: الحاوي (١١/٣٧٤).

القول الثاني:

ذهب الشافعي، وأحمد، والظاهرية إلى أن اللبن المختلط بغيره سواء كان غالباً أو مغلوباً يحرم⁽¹³³⁾.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

لأنَّ ما تعلق به التحريم إذا كان غالباً كذلك يتعلق به التحريم إذا كان مغلوباً، قياساً على سقوط النجاسة القليلة في الماء القليل بجامع أنَّ الحكم للمغلوب⁽¹³⁴⁾.

ونوقش:

بأنَّ العبرة في الماء هو تغير أحد أوصافه الثلاثة، وإلا فهو باقٍ على طهوريته.

الدليل الثاني:

¹³³ - انظر: التهذيب (٦/٣٠٣)، الحاوي (١١/٣٧٣)، المغني (١١/٣١٥)، الإنصاف (٩/٣٣٧)، المحلى (١٠/١٨٥).

¹³⁴ - انظر: تكملة المجموع للمطيعي (١٨/٢٢١).

إِنَّ خَلط لبن آدمية بلبن بهيمة فإنهم يوافقون على ثبوت التحريم، وإنَّ كان لبن البهيمة أكثر⁽¹³⁵⁾.

ونوقش:

بأنَّ هذا صحيح؛ لاستحالة النظر في الغالب والمغلوب، وعلى هذا نقول بالأحوط.

الدليل الثالث:

أنه لبن قد وصل إلى الجوف فحصل التحريم.

نوقش:

بأنَّ العبرة بإنشاز العظم وإنبات اللحم.

القول الثالث:

¹³⁵ - انظر: الحاوي (١١/٣٧٤).

لا يحرم مطلقاً، وهي رواية عن أحمد⁽¹³⁶⁾.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

أنه ليس لبنا خالصا بل هو لبن مشوب فحكمه كالماء⁽¹³⁷⁾.

الترجيح:

الذي يظهر هو القول الأول وذلك أنّ العبرة بالغالب والله أعلم.

المسألة الرابعة

في قدر الرضاع المحرّم

تنازع أهل العلم في هذه المسألة على عدة أقوال، ولكلٍ منهم أدلة يستدل بها وإليك الخلاف:

136 - انظر: المبدع (٨/١٦٩)، الإنصاف (٩/٣٣٧).

137 - انظر: المبدع (٨/١٦٩).

القول الأول:

يُحرم الرضاع قليله وكثيره:

وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك⁽¹³⁸⁾، وهي رواية عن أحمد⁽¹³⁹⁾.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

عموم قوله تعالى: {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ}⁽¹⁴⁰⁾.

فبمجرد الرضاعة تحرم، ولم تقيد الآية التحريم بالقليل ولا بالكثير، كما أنَّ ظاهر الآية أنه يثبت حكم الرضاعة بما يصدق عليه مسمى الرضاع لغة وشرعاً⁽¹⁴¹⁾.

الدليل الثاني:

138 - انظر: بدائع الضائع (٤/٧)، فتح القدير (٣/٣٠٥)، الموطأ (٢/٦٠٤)، عيون المجالس (٣/١٣٨٤).

139 - انظر: المغني (١١/٣١٠). وقد ذكر شيخ الإسلام في المجموع (٣٤/٤٣) أنها رواية ضعيفة عن أحمد.

140 - سورة النساء: ٢٣.

141 - انظر: فتح القدير للشوكاني (١/٧١٤).

قوله ﷺ: "يُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ" (142).

وفيه إطلاق الرضاع مما يُشعر أنَّ التحريم يحصل بالقليل والكثير.

الدليل الثالث:

حديث عقبة بن الحارث رضي الله عنه أنه تزوج ابنةً لأبي إهاب فجاءت امرأة فقالت: قد أرضعتكما، فسأل النبي ﷺ فقال:

"كيف وقد قيل!"

ففارقها عقبة ونكحت زوجاً غيره" (143).

قالوا: لم يستفصل النبي ﷺ عن الكمية ولم يسأل عن العدد.

ونوقش:

142 - أخرجه البخاري (٢٦٤٥) ، ومسلم (١٤٤٥).

143 - البخاري (٢٦٦٠) (٥١٠٤).

أما استدلالكم بالآية فلا حجة لكم فيها وذلك أنكم استدللتم بعمومها والاستدلال بالعموم إنما يكون عند عدم وجود النص الخاص وقد جاء ما يخص هذا العموم⁽¹⁴⁴⁾.

وأما استدلالكم بالحديث فالجواب عليه كالجواب على استدلالكم بالآية فما زدتم على استدلالكم بالعموم.

الدليل الرابع:

وجاء عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما أنهما كانا يقولان: "يحرم من الرضاع قليلة وكثيرة"⁽¹⁴⁵⁾.

وأما استدلالكم بأثر علي وابن مسعود رضي الله عنهما فلا حجة فيه لأن من الصحابة من خالفهم، وليس قول بعضهم على بعض حجة.

الدليل الخامس:

الإجماع على هذا القول قال الليث بن سعد:

(وأجمع المسلمون على أن قليل الرضاع وكثيره يُحرم في المهد ما يفطر الصائم)⁽¹⁴⁶⁾.

144 - انظر: المحلى (١٠/١٦)، المغني (١١/٣١٢)، مجموع الفتاوى (٣٤/٤٣).

145 - أخرجه النسائي (٣٣١١). قلت: وهو مذهب أكثر الصحابة رضي الله عنه. انظر: مصنف عبد الرزاق (٧/٤٧٠-٤٦٦)، مصنف ابن أبي شيبة (٩/٢٨٨)، الأوسط (٨/٥٥٠)، الاستذكار (٦/٢٤٩).

146 - انظر: الاستذكار (٦/٢٤٩).

ونوقش:

وأما زعمكم أنَّ المسألة مجمع عليها فإثبات ذلك خبط القَتَاد فإلخلاف وجد في
المسألة قبل الليث رحمه الله⁽¹⁴⁷⁾.

القول الثاني:

لا يثبت التحريم إلا بثلاث رضعات.

وهو قول أبي عبيد⁽¹⁴⁸⁾، وأبي ثور⁽¹⁴⁹⁾، وداود⁽¹⁵⁰⁾، وابن المنذر⁽¹⁵¹⁾.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

¹⁴⁷ - وقد اعتذر له ابن عبد البر في الاستذكار (٦/٢٤٩) فقال: (لم يقف الليث على الخلاف في ذلك).

¹⁴⁸ - انظر: الأوسط (٨/٥٥٥).

¹⁴⁹ - انظر: الأوسط (٨/٥٥٢)،

¹⁵⁰ - انظر: المحلى (١٠/١٦).

¹⁵¹ - انظر: الأوسط (٨/٥٥٥).

قوله ﷺ: "لا تحرم المصّة والمصتان" ⁽¹⁵²⁾.

الدليل الثاني:

قوله ﷺ: "لا تحرم الإملاجة والإملاجتان" ⁽¹⁵³⁾.

الدليل الثالث:

قوله ﷺ: "لا تحرم الرضعة أو الرضعتان، أو المصّة أو المصتان" ⁽¹⁵⁴⁾.

الدليل الرابع:

قوله ﷺ: "لا تحرم الخطفة والخطفتان" ⁽¹⁵⁵⁾.

152 - أخرجه مسلم (١٧) (١٤٥٠) من حديث عائشة رضي الله عنه.
153 - أخرجه مسلم (٢٢) (١٤٥١) من حديث أم الفضل رضي الله عنه.
154 - أخرجه مسلم (٢٠) (١٤٥١) من حديث أم الفضل رضي الله عنها.
155 - أخرجه النسائي (٣٣١١)، وأبو يعلى (٤٧١٠)، وإسناده صحيح.

وجه الاستدلال أنَّ هذا النصوص مُبينة للقرآن، حيثُ إنَّ مفهوم هذه الأحاديث أنَّ التحريم يحصل بالثلاث رضعات فما فوق، ومفهوم المخالفة يقيد الإطلاق كما ينحصر العموم كما هو مقرر في علم الأصول.

الدليل الخامس:

لأنَّ ما يعتبر فيه العدد والتكرار يعتبر فيه الثلاث.

نوقشت:

بأن استدلالهم بمفهوم المخالفة فلا حجة لهم فيه؛ وذلك أنَّهم استدلوا بمفهوم العدد وهذا المفهوم قد عارضه ما هو أقوى منه -وهو منطوق حديث عائشة -وعضد هذا المنطوق ما جاء في بعض روايات حديث سهلة⁽¹⁵⁶⁾، وفيه تعيين للعدد، وجاء في بعض روايات حديث عائشة التقييد فيها بالحصص كما سيأتي.

ونوقشت أيضاً أدلتهم بأجوبة ضعيفة جداً.

¹⁵⁶ - وفي حديث سهلة: "فأرضعته خمس رضعات"، وهذا بإقرار منه ﷺ لفعل سهلة رضي الله عنها.

قال ابن حزم: (وذكر أيضاً اعتراضات في غاية الفساد والغثاثة ولا يخفى سقوطها على ذي فهم عمدتها ما ذكرنا وبالله التوفيق) (157).

وأما استدلالهم بقولهم: ولأنَّ ما يعتبر فيه العدد والتكرار يعتبر فيه الثلاث.

أجيب عنه

الواجب هو الرجوع إلى تقدير الشرع، والأحاديث تدور حول كون الرضاعة من المجاعة وهذا لا يحصل بمجرد الرضعة بل لا بد من مقدار يصير به اللبن جزءاً من البدن.

ومن المقرر عند الأصوليين أنَّ مفهوم المخالفة إن كان خرج مخرج السؤال فلا حجة فيه ولهذا قال ابن حبان:

157 - انظر: المحلى (١٠/٢١٠). قلت: منها:

١- ادعى بعضهم أن أدلة هذا القول منسوخة وهذه دعوى غير صحيحة.
٢- ومنهم من زعم أنها موقوفة على عائشة وهذه دعوى لا دليل عليها.
٣- ومنهم من زعم أنها أحاديث مضطربة، وهذا غلط ظاهر وجسارة على رد السنن بمجرد الهوى وتهوين صحيحها لنصرة المذاهب.
وانظر: شرح مسلم (١٠/٣٠).

(باب ذكر البيان بأن القصد في الأخبار التي ذكرناها قبل ليس أن ما وراء الرضعتين يُحرّم بل خطاب هذه الأخبار خرج على سؤال بعينه جواباً عنه) (158).

قال ابن عبد البر:

(فدّل على أن قوله ﷺ: "لا تحرم المصّة ولا المصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان". خرج على جواب سائل سأله عن الرضعة والرضعتين هل تحرمان؟ فقال: لا؛ لأنّ من سنته وشريعته أنه لا يحرم إلا خمس رضعات، وأنها نسخت العشر الرضعات كما لو سأل سائل: هل يقطع السارق في درهم أو درهمين؟ كان الجواب: لا يقطع في درهم ولا درهمين؛ لأنه قد بين رسول الله ﷺ أنه لا يقطع إلا في ربع دينار، فكذلك بيانه بالخمس الرضعات) (159).

القول الثالث:

لا يثبت التحريم إلا بعشر رضعات (160).

ذهب إلى هذا القول زوجتا رسول الله ﷺ عائشة وحفصة رضي الله عنهنّ.

158 - صحيح ابن حبان حديث (٤٢٢٩).

159 - انظر: الاستذكار (١٨/٢٦٥).

160 - انظر: الموطأ (٢/٦٠٣)، فتح القدير (٣/٣٠٥)، شرح السنة (٩/٨٢) إكمال المعلم (٢/٣٨١).

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

قوله ﷺ لسهلة رضي الله عنها: "أرضعيه عشر رضعات، ثم ليدخل عليك كيف شاء؛ فإنما هو ابنك" ⁽¹⁶¹⁾.

الدليل الثاني:

عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لأختها أم كلثوم: "أرضعيه عشر رضعات حتى يدخل عليّ" ⁽¹⁶²⁾.

الدليل الثالث:

عن حفصة رضي الله عنه أنها أرسلت عاصم بن عبد الله إلى أختها فاطمة ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها ⁽¹⁶³⁾.

161 - انظر: أحمد في المسند (٤٣/٣٤٢).

162 - انظر: الموطأ (٢/٦٠٣).

163 - انظر: الموطأ (٢/٦٠٣).

ونوقش بالآتي:

أما حديث سهلة فلا يصلح للاستدلال به وذلك لمخالفة محمد بن إسحاق لرواية الثقات ومن المسلم في علم المصطلح أنَّ رواية المقبول إذا خالفت رواية الثقات كانت شاذة والشاذ من أقسام الضعيف، ولهذا حكم العلماء على هذا القول بالشذوذ.

قال الخطابي: (وقد حكي عن بعضهم أن التحريم لا يقع بأقل من عشر رضعات وهو شاذ لا اعتبار به) (164).

قلت: وفي النفس شيء من الحكم على هذا القول بالشذوذ، ولا يعني ذلك أنَّ الحديث المرفوع صحيح بل هو ضعيف شاذ، لكن عنيت أنَّ هذا القول قالتا به اثنتان من أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما أنَّ إحداهن عائشة الصديقة بنت الصديق الفقهية العالمة ولهذا يكون الاعتذار بأنَّ نقول: إنَّ عائشة وحفصة إنَّما كانتا تذهبان إلى عشر رضعات تورعاً وتشفياً للخاطر لا من جهة حكم الشرع (165).

164 - انظر: معالم السنن (٢/٣٨١).

165 - انظر: الروضة الندية (٢/٣٢٥).

القول الرابع:

لا يثبت التحريم إلا بخمس رضعات.

ذهب إليه الشافعي، وأحمد، وابن حزم⁽¹⁶⁶⁾.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كان فيما أنزل الله عز وجل من القرآن عشر رضعات محرمن، ثم نسخن بخمس معلومات يحرمهن، فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن⁽¹⁶⁷⁾)⁽¹⁶⁸⁾.

فإذا نسخت العشر الرضعات بالخمس، دلّ على ثبوت التحريم بالخمس⁽¹⁶⁹⁾.

ونوقش:

¹⁶⁶ - انظر: الأم (٥/٤٥)، المغني (١١/٣١٠)، الإنصاف (٩/٣٣٤)، المحلى (١٠/١٨٩). وقال به بعض التابعين، انظر: مصنف عبد الرزاق (٧/٤٦٧).

¹⁶⁷ - تريد بذلك قرب عهد النسخ من وفاة رسول الله ﷺ حتى صار بعض من لم يبلغه النسخ يقرؤه على الرسم الأول. انظر: معالم السنن (٣/١٦١).

والعجب من الطحاوي كيف حكم على حديث عائشة بالنكارة كما في مختصر اختلاف العلماء (٣/٣١٦)

¹⁶⁸ - أخرجه مسلم (١٤٥٢).

¹⁶⁹ - انظر: الحاوي (١١/٣٦٢).

بأنَّ عائشة رضي الله عنها لم تنقله نقل الأخبار فيحتج به، وإنَّما نقلته نقل القرآن،
والقرآن إنَّما يثبت بالتواتر، والأمة لم تنقل ذلك قرآناً، وإذا لم يكن قرآناً ولا خبراً
امتنع إثبات الحكم به.

قال الجصاص: (ولا يجوز قبول أخبار الآحاد عندنا في تخصيص حكم الآية الموجبة
للتحريم

بقليل الرضاع؛ لأنَّها آية محكمة ظاهرة المعنى بينة المراد، لم يثبت خصوصها
بالاتفاق وما كان هذا وصفه فغير جائز تخصيصه بخبر الواحد ولا بالقياس) (170).
وأجيب:

الكلام فيما نقل من القرآن آحاداً يتكلم عنه من جهتين:

أحدهما: كونه من القرآن.

الثاني: وجوب العمل به ولا ريب؛ لأنَّها حكمان متغايران، فإنَّ الأول يوجب انعقاد
الصلاة به وتحريم مسه على المحدث وقراءته على الجنب وغير ذلك من أحكام القرآن
فإن انتفت هذه الأحكام لعدم التواتر لم يلزم انتفاء العمل به، فإنه يكفي فيه الظن

¹⁷⁰ - أحكام القرآن (٢/١٢٤).

قال الألباني رحمه الله: (فلا يغرنك ما صرح به الحنفية وبخاصة منهم أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن... فإنهم
أي الحنفية لا يلتزمون هذا في كثير من فروعهم وهو الحق فإنهم مثلاً يحرمون الفضة والذهب والحريير على
الرجال مع مخالفة ذلك لعموم قوله تعالى: {قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ}.

انظر: السلسلة الصحيحة ح (٣٢٥٩).

وقد احتج كل واحد من الأئمة الأربعة به في موضع فاحتج به الشافعي وأحمد في هذا
الموضع واحتج به أبو حنيفة ومالك⁽¹⁷¹⁾.

الدليل الثاني:

قوله صلى الله عليه وسلم لسهولة رضي الله عنها - في شأن سالم -: "أرضعيه خمس
رضعات"⁽¹⁷²⁾.

الدليل الثالث:

بأنّ تعليق التحريم بالخمس لم نكن به قد خالفنا شيئاً من النصوص التي
استدللت بها وإنّما نكون قد قيدنا مطلقها بالخمس، وتقييد المطلق بيان لا نسخ
ولا تخصيص⁽¹⁷³⁾.

ونوقش:

¹⁷¹ - انظر: زاد المعاد (٥/٥١٠) بتصرف يسير.

¹⁷² - أخرجه عبد الرزاق (١٣٨٨٧)، أحمد (٢٥٦٥٠)، وأبو داود (٢٠٦١)، وابن حبان (٤٢١٥)، والحاكم
(٢/١٦٣).

قلت: صححه الحاكم، وابن تيمية في المجموع (٣٤/٣٥)، والحافظ في الفتح (٩/١٢٢) والألباني في الإرواء
(٦/٢٦٣).

¹⁷³ - زاد المعاد (٥/٥٠٩).

بأنَّ العمل ليس على الخمس الرّضعات، قال مالك: (وليس على هذا العمل) (174).

قال الباّجي: (وقول مالك رحمه الله: وليس على هذا العمل. يريد ليس تأويل الفقهاء الذين يعمل بأقوالهم ويعتمد على مذاهبهم فيها على ما يتأولونه فيها؛ لأنّه وأن يسرع الناس إلى تأويلها على غير وجهها فليس كل من يتعاطى ذلك يفهم وجه التأويل وإن كرر عليه بل قد يتعقب بالتأويل والنظر لاسيما في وقتنا من يضعف فهمه عن تحقيق الظواهر فاستغني عن فهمهم بقوله ليس على هذا العمل والمراد بما قدمناه والله أعلم) (175).

وأجيب:

من المعلوم أنّ الحديث حجة بنفسه في العقائد والعبادات وقول مالك إنّما عني به أهل المدينة، وعمل أهل المدينة ليس بحجة، فقد تفرق الصحابة في الأمصار ورووا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعملوا بها، فقد يخفى على أهل المدينة شيء من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا شك أنّ عائشة من أهل المدينة، وقد عملت به فقد صحّ (176) عنها وهي راوية الحديث في الرّضعات الخمس وقد عمل بالحديث جمع من الصحابة والتابعين.

174 - الموطأ (٢/٦٠٨).

175 - المنتقى (١٥٦-٤/١٥٧).

176 - صح عنها أنها قالت رضي الله عنها: (لا تحرم دون الخمس رضعات)، أخرجه عبد الرزاق (١٣٩١٢) وإسناده صحيح.

وأما كلام الباجي ففيه بُعد: كيف وهو يجعل القائلين بهذا القول ليسوا من أهل النظر والفهم. والله المستعان.

الترجيح:

الذي يترجح والعلم عند الله القول بأنَّ التحريم بالرضاع لا يثبت إلا بخمس رضعات وهو قول جمع من الصحابة والتابعين.

أسباب الترجيح:

- 1- صحة أدلة هذا القول وصراحة أدلته.
- 2- ضعف الاعتراضات على هذا القول ووهن الإيرادات.
- 3- أن هذا القول هو القول الوحيد الذي يحصل معه التوفيق بين الأدلة كلها وذلك أن من علق التحريم بالقليل والكثير فإنه يخالف أحاديث نفي التحريم بالرضعة والرضعتين، وأما صاحب الثلاث فإنه وإن لم يخالفها فهو مخالف لأحاديث الخمس.
- 4- أنَّ التقييد بالخمس له أصول كثيرة في الشريعة فإن الإسلام بين على خمس والصلوات المفروضات خمس وليس فيما دون خمس صدقة (177).

¹⁷⁷ - انظر: الفتاوى (٣٤/٤٤).

قال أحمد رحمه الله: (إن ذهب ذاهب إلى قول عائشة في خمس رضعات فهو مذهب قوي) (178).

قال شيخ الإسلام رحمه الله:

(معنا حديثان صحيحان مثبتان، أحدهما يتضمن شيئين: حكماً وكونه قرآناً، فما ثبت من الحكم يثبت بالأخبار الصحيحة، وأمّا ما فيه من كونه قرآناً فهذا لم نثبت، ولم نتصور أنّ ذلك قرآن، إنّما نسخ رسمه وبقي حكمه) (179).

قلت: بقي قولان ضعيفان في المسألة لم نلتفت لهما وهما القول بأن التحريم يثبت بسبع رضعات، والآخر بالأربع رضعات ومع ذلك أرى أنها أقوال تُحترم وتُصان من رميها بالشذوذ؛ لأنّ القائلين بها من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين (180).

178 - جامع الترمذي حديث (١١٥٠).

179 - الفتاوى (٤٣/٤٢).

180 - صح عن زيد بن ثابت رضي الله عنه القول بالأربع كما صححه الحافظ في الفتح (٩/١٨٤)، وذكر أيضاً عن عائشة القول بالسبع أخرجه ابن أبي خيثمة.

المطلب الخامس

طرق إثبات الرضاع

وتحتة مسألتان:

المسألة الأولى الإقرار على الرضاع:

الإقرار هو: أن يقول الرجل أو المرأة: هي أختي من الرضاعة أو: هو أخي من الرضاعة أو: أُمِّي أو ابنتي من الرضاعة فهنا يجب التفريق بينهما.

فإن لم يتفرقا اختياراً، فرَّق القاضي بينهما جبراً؛ لأنه تبين أن العقد بني على باطل.

فإن رجع الزوج عن إقراره فقال: أخطأت أو غلطت أو نسيت أو كذبت فهما على النكاح ولا يفرق بينهما.

والخلاصة:

أنَّ الفقهاء متفقون على أنَّ الزوجين إذا صدَّق أحدهما الآخر على حصول الرضاع بينهما ثبت التحريم وانفسخ عقد النكاح بينهما، وكذلك إذا أقرَّ الزوج بالرضاع بينه وبين زوجته يفرق ولو كذبت الزوجة؛ لأنه أقرَّ ببطلان ما يملك إبطاله في الحال فيصدق فيها على نفسه. وأما إذا أقرت الزوجة بالرضاع وأنكر الزوج، فلا ينفسخ النكاح؛ لاتهامها بالكذب تحيلاً على فراقه.

المسألة الثانية: الشهادة على الرضاع:

اختلف الفقهاء في عدد الشهود في الرضاع على عدة أقوال:

القول الأول:

ذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات فلا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين⁽¹⁸¹⁾.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

¹⁸¹ - بدائع الضائع (٤/١٤)، فتح القدير (٣/٤٦١).

قوله تعالى: {وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ} (١٨٢).

ونوقش:

أما استدلالهم بالآية فلا حجة لهم من وجهين:

الوجه الأول:

أنَّ الآية في أحكام الدِّين والأموال ومسألتنا فيما يطلع عليه النساء.

الوجه الثاني:

أنَّ المرأتين في الآية إنَّما أقيمتا مقام الرجل في التحمل لئلا تنسى إحداهن، بخلاف الأداء فإنه ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ أنه لا يحكم إلا بشهادة امرأتين.

الدليل الثاني:

أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى في امرأة شهدت على رجل وامرأته أنها أرضعتها فقال:

(لا حتى يشهد رجلان أو رجل وامرأتان) (١٨٣).

١٨٢ - سورة البقرة: ٢٨٢ .

١٨٣ - أخرجه سعيد بن منصور (٩٩٢)، وابن المنذر (٨/٥٧٦) (٧٤٤٥)، والبيهقي (٧/٤٦٣). قلت: سنده ضعيف للانقطاع بين عكرمة بن خالد وعمر رضي الله عنه.

قالوا: وكان هذا بمحضر من الصحابة فكان إجماعاً.

القول الثاني:

ذهب مالك إلى أنه لا يقبل في الشهادة أقل من امرأتين وهو قول جماعة من السلف⁽¹⁸⁴⁾، وهي رواية عن أحمد⁽¹⁸⁵⁾.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

الرّضاع مما يطلع عليه النساء، فتجوز شهادة النساء في الرضاع، كما تجوز في الولادة وكونهن اثنتان فهو المناسب؛ لأنّ المرأة تقوم مقام الرجل فيما لا يمكن فيه شهادة الرجال.

القول الثالث:

ذهب الشافعي إلى أنه لا يقبل في الشهادة على الرضاع إلا شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، ولا تقبل من النساء أقل من أربع نسوة⁽¹⁸⁶⁾.

184 - انظر: بداية المجتهد (٦/٤٤٢).

185 - انظر: المبدع (٨/١٨٠).

186 - انظر: الأم (٥/٥٥)، البيان للعمري (١١/١٤٢)، معالم السنن (٤/٢١).

وبه قال قتادة وعطاء والشعبي، انظر: مصنف عب الرزاق (١٣٩٧٢) (١٣٩٧٣) (١٣٩٨٣).

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: "شهادة امرأتين بشهادة رجل" ⁽¹⁸⁷⁾.

ونوقش:

بأن شهادة المرأتين بشهادة رجل في المواضع التي تشهد فيه النساء مع الرجال، وأما الرضاع فلا يطلع عليه إلا النساء فتقبل فيه شهادة امرأة واحدة لحديث عقبة الآتي ⁽¹⁸⁸⁾.

الدليل الثاني:

الرضاعة مما يطلع عليه النساء فتجوز شهادة النساء في الرضاع كما تجوز في الولادة وكونهن أربعاً؛ لأنَّ الله عز وجل أجاز شهادتهن في الدِّين، وجعل امرأتين تقوماني مقام رجل بعينه.

القول الرابع:

ذهب أحمد وجماعة من السلف إلى قبول شهادة المرأة الواحدة ⁽¹⁸⁹⁾.

187 - أخرجه مسلم (٧٩).

188 - انظر: المنح الشافيات (٢/٧٨٦).

189 - انظر: المغني (١١/٣٤٠)، المنح الشافيات (٢/٧٨٦)، منار السيل (٢/٢٩٥).

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

حديث عقبة بن الحارث رضي الله عنه أنه تزوج أم يحيى بنت أبي أهاب فجاءت امرأة فقالت: قد أرضعتكما، فسأل النبي ﷺ فقال: "كيف وقد قيل"، ففارقها (190).

ونوقش:

بأنَّ حديث عقبة ليس من طريق الحُكم، إنَّما كانت المفارقة من طريق الورع أخذاً بالاحتياط في باب الفروج، وليس في الحديث دلالة على وجوب الحكم بقول المرأة؛ لأنَّ سبيل الشهادات أن تقام عند الحكم، ولم يوجد هاهنا إلا إخبار امرأة عن فعلها في غير مجلس الحكم، والزوج مُكذَّب لها، وبمثل هذا لا يثبت الحكم حتى يكون دليلاً على جواز شهادة المرأة الواحدة.

وأجيب:

الصواب والله أعلم: قبول شهادة امرأة واحدة عُرِفَتْ عدالتها هو الأقرب؛ لأنَّ هذا مما لا يطلع عليه الرجال غالباً، فالضرورة داعية إلى اعتبار شهادة المرأة الواحدة، وقوله ﷺ: "دعها عنك" أمر فيه حجة باجتناّب المرأة، فلزمت الرجل الحجة من الله

190 - أخرجه البخاري (٨٨).

باجتنابها فتجب المفارقة، والنهي والأمر يدلان أوضح الدلالة على وجوب العمل بقول المرضعة، ولم يصب من تكلف في رد هذه السنة بما لا يضمن ولا يغني عن جوع فقد جاءت الروايات القاضية على الخلاف كقوله ﷺ: "دعها عنك" ⁽¹⁹¹⁾، وفي بعضها: "لا خير لك فيها" ⁽¹⁹²⁾ وقوله ﷺ: "كيف وقد قيل" ⁽¹⁹³⁾، وفي بعضها: "فنهاه عنها" ⁽¹⁹⁴⁾.

الدليل الثاني:

قال الشعبي: كانت القضاة يفرقون بشهادة امرأة في الرضاع ⁽¹⁹⁵⁾.

الدليل الثالث:

حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: سئل النبي ﷺ: ما الذي يجوز في الرضاع من الشهود؟ فقال: رجل أو امرأة ⁽¹⁹⁶⁾.

ونوقش:

191 - أخرجه البخاري (٢٦٦٠).

192 - أخرجه الدارقطني (٤/١٧٧).

193 - أخرجه البخاري (٨٨).

194 - أخرجه البخاري (٢٦٩٥).

195 - أخرجه عبد الرزاق (١٣٩٧٧)، في إسناده جابر الجعفي وهو ضعيف.

وله قول آخر بأن ما لا يراه الرجال فيشترط فيه أربع. انظر: مصنف عبد الرزاق (١٣٩٨٣).

196 - أخرجه عبد الرزاق (١٣٩٨٢).

لا يصح الاستدلال بهذا الحديث لضعفه فقد رواه عبد الرزاق في المصنف عن شيخ من أهل نجران فهو مبهم لا يُعرف من هو ولا يُعرف حاله كذلك يرويه المبهم عن ابن البيلماني وهو ضعيف إذا انفرد كيف إذا خالف.

الدليل الرابع:

عن الزهري أن عثمان فرّق بين أهل أبيات بشهادة امرأة⁽¹⁹⁷⁾.

ونوقش:

لا يصح هذا الأثر لأنّ الزهري لم يدرك عثمان رضي الله عنه فهو منقطع.

القول الخامس:

ذهب ابن عباس رضي الله عنهما⁽¹⁹⁸⁾ إلى أن قبول شهادة المرأة الواحدة وتستحلف، وهو مذهب إسحاق⁽¹⁹⁹⁾، وهي رواية عن أحمد⁽²⁰⁰⁾.

أدلة هذا القول:

197 - أخرجه عبد الرزاق (١٣٩٦٩). والزهري لم يدرك عثمان رضي الله عنه.

198 - أخرجه عبد الرزاق (٨/٣٣٦) (١٥٤٣٩)، والبيهقي (١٠/١٧٧).

199 - انظر: مسائل الكوسج (٤/١٦١٥).

200 - انظر: مسائل الكوسج (٤/١٦١٥).

هي أدلة القول السابق، وزادوا الاستحلاف.

الترجيح:

الذي يظهر بعد النظر في الأقوال والأدلة أَنَّ القول بأنَّ شهادة امرأة واحدة تكفي في الرضاع هو الأقرب للصواب وذلك لوجود النص الفاصل بين الأقوال وذلك أَنَّ النبي ﷺ حكم بشهادتها.

كما أَنَّ هذا الحكم مخصوص من عموم الشهادة المعتبر فيها العدد ولهذا تجد من الفقهاء مَنْ قال: يكتفي في عورات النساء شهادة امرأة واحدة والسبب أنه قلَّ ما يطلع الرجال على ذلك فالضرورة داعية إلى اعتباره فكذلك هنا في مسألتنا.

المطلب السادس

المحرمات بالرضاع

وتحتة مسائل:

المسألة الأولى المحرمات بالرضاع:

الأصل في التحريم بالرضاع قوله تبارك وتعالى: {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ} ⁽²⁰¹⁾، فالآية اقتصرت على ذكر صنفين من المحرمات وهنَّ الأمهات والأخوات.

وأما سائر المحرمات فقد جاء تحريمهن في السنَّة، وذلك في قوله ﷺ: "إِنَّ الرضاعة يحرم منها ما يحرم من الولادة" ⁽²⁰²⁾، وكذلك قوله في ابنة حمزة رضي الله عنه عندما عُرِضت عليه:

"لا تحل لي، يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب هي ابنة أخي من الرضاعة" ⁽²⁰³⁾.

201 - سورة النساء: ٢٣.

202 - أخرجه البخاري (٢٦٤٦)، ومسلم (١٤٤٤).

203 - أخرجه البخاري (٢٦٤٥)، ومسلم (١٤٤٧).

وعلى هذا فكل امرأة حرمت من النسب حرمت من الرضاعة.

والمحرمات من النسب في الآية عددتهن سبع وهنّ: الأمهات، والبنات، والأخوات، والعمات، والخالات، وبنات الأخ، وبنات الأخت.

فإذا كان يحرم من جهة المرضع ما يحرم من النسب، فإذا رضع صغير من امرأة صار زوجها أبوه، وأولادها إخوته، وأولاد الأب من زوجة أخرى أخوته، أيضاً وصار جميع أقارب المرأة المرضعة أقارب للرضيع، وجميع أقارب الرجل زوج المرضع أقارب للرضيع.

أما بالنسبة للمرضعة:

يحرم على المرضعة الرضيع وأولاده وإن سفلوا، سواء كانوا من النسب أم من الرضاع؛ لأنّها أم الرضيع وجدة لأولاده، ولا تحرم على أصوله ولا حواشيه فلائيبه أو أخيه نكاح المرضعة وبناتها فالراضع لا ينشر الحرمة إلى أصوله ولا حواشيه، وهذا مجمع عليه (204).

المسألة الثانية:

خلاف الفقهاء في الفحل "صاحب اللبن" (205)

اختلف أهل العلم في التحريم بلبن الفحل هل يجري إلى الفحل وحواشيه؟ أم أنَّ التحريم خاص بالمرضعة؟

على قولين مشهورين:

القول الأول:

ذهب علي، وابن عباس رضي الله عنهم، ومجاهد، والحسن، والشعبي، والقاسم، وعروة، والثوري، والأوزاعي، وأبو عبيد، وإسحاق، وهو مذهب الأئمة الأربعة إلى القول بأنَّ لبن الفحل يُحرَّم (206).

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

205 - لبن الفحل: -بفتح الفاء وسكون الحاء- المراد بالفحل الرجل تكون له امرأة ولدت منه ولدًا ولها لبن، فكل من أرضعته من الأولاد بهذا اللبن فهو محرم على الزوج وإخوته وأولاده منها ومن غيرها؛ لأن اللبن للزوج حيث إنه هو سببه. انظر: النهاية لابن الأثير (٤/٢٢٧).

206 - انظر: مصنف عبد الرزاق (٤٧١/٧-٤٧٣)، مصنف ابن أبي شيبة (٣٨٥/٩-٣٨٧) الأوسط (٥٦٣/٨-٥٦٤)، التمهيد (٢٤٢/٨)، شرح السنة للبغوي (٩/٧٨)، حاشية ابن عابدين (٣/٢١٣)، بداية المجتهد (٦/٤٤٠)، الحاوي (١١/٣٥٨)، المغني (١١/٣١٧).

عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاء أفلح أخو أبي القعيس يستأذن عليّ بعد أن أنزل الحجاب فأبيت أن أذن له، وسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إنه عمك فأذني له فقلت: يا رسول الله إنّما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل فقال: "إنه عمك فليلج عليك" (207).

وفي الحديث أن لبن الفحل يحرم فتنتشر الحرمة لمن ارتضع الصغير بلبنه فلا تحل له بنت زوج المرأة التي أرضعته من غيرها (208).

الدليل الثاني:

قوله صلى الله عليه وسلم: "يُحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة" (209).

وهذا عموم يقتضي أنّ كل من حرم من الولادة والنَّسب حرم من الرضاعة، سواء كانت الأم أو الأب من الرضاعة أو غيرهم.

الدليل الثالث:

207 - أخرجه البخاري (٢٦٤٤)، ومسلم (١٤٤٥).

208 - فتح الباري (٩/١٥١).

209 - سبق تخريجه.

عن زينب بنت أم سلمة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت: دخل على رسول الله ﷺ فقلت له:

هل لك في أختي بنت أبي سفيان فقال: "أفعل ماذا". قلت: تنكحها. قال: "أو تحبين ذلك".

قلت: لست لك بمخلية، وأحب من شركني في الخير أختي.

قال: "فإنها لا تحل لي". قلت: فأني أخبرتك أنك تخطب درة بنت أبي سلمة.

قال: "بنت أم سلمة". قلت: نعم. قال "لو أنها لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي إنها ابنة أخي من الرضاعة أرضعتني وأباها ثوية فلا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن" ⁽²¹⁰⁾.

فيه دليل على أن لبن الفحل يحرم حتى تثبت الحرمة من جهة صاحب اللبن، كما تثبت من جانب المرضعة، فإن النبي ﷺ أثبت عمومة الرضاع، وألحقها بالنسب ⁽²¹¹⁾.

²¹⁰ - أخرجه البخاري (٥١٠١)، ومسلم (١٤٤٩).

²¹¹ - شرح السنة للبغوي (78/9).

الدليل الرابع:

أنَّ الرجل جعله الله سبباً في إثارة لبن المرأة، فوجب أنَّ تنتشر الحرمة إليهما.

القول الثاني:

ذهب ابن عمر، وعائشة، وجابر، وعبد الله بن الزبير، ورافع بن خديج رضي الله عنهم، وسعيد بن المسيب، وأبو سلمة، وإبراهيم النخعي، ومكحول، وسليمان بن يسار، وعطاء بن يسار، وطاوس، ومن الفقهاء ومعهم الأصم وابن علية وهو مذهب داود إلى أنَّ الفحل لا ينتشر عنه حرمة الرضاع ولا يثبت من جهته تحريم⁽²¹²⁾.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

أنَّ زينب بنت أبي سلمة أرضعتها أسماء بنت أبي بكر -امرأة الزبير بن العوام- فقالت: زينب بنت أبي سلمة: فكان الزبير يدخل عليَّ وأنا أمتشط، فيأخذ بقرني من

²¹² - انظر: مصنف عبد الرزاق (٧/٤٧٤)، مصنف ابن أبي شيبة (٣٨٧/٩-٣٨٩)، الأوسط (٨/٥٦٤)، التمهيد (٨/٢٤٣)، شرح السنة للبغوي (٩/٧٨)، المعونة للقاضي (٢/٩٥٢)، الحاوي (١١/٣٥٨)، حلية العلماء (٣/١٠٢٧)، المغني (١١/٣١٧).

قرون رأسي فيقول: أقبل عليّ فحدثيني. أراه أنه أبي وما ولد فهم أخوتي، ثم إنّ عبد الله بن الزبير قبل الحرة أرسل إليّ فخطب أم كلثوم ابنتي على حمزة بن الزبير، وكان حمزة للكلبية، فقالت: زينب لرسوله: وهل تحل له؟ إنما هي ابنة أخته فأرسل إليّ عبد الله بن الزبير: إنّما أردت بهذا المنع لما قبلك، ليس لك بأخ، أنا وما ولدت أسماء فهم أخوتك وما كان من ولد الزبير من غير أسماء فليسوا لك بأخوة فأرسلني فسألي عن هذا. فأرسلت فسألت أصحاب النبي ﷺ، وهم متوافرون وأمّهات المؤمنين، فقالوا لها: إنّ الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً، فأنكحتها إياه فلم تزل عنده حتى هلك" (213).

قالوا: الصحابة متوافرون وبقيت عنده حتى مات فكان إجماعاً.

ونوقش من وجهين:

الوجه الأول:

بأنّ الحديث ضعيف، ولا يصلح الاحتجاج به وذلك أنّ الشافعي رواه من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة، عن أمّه زينب، وأبو عبيدة متكلم فيه قال الحافظ: مقبول (214).

الوجه الثاني:

213 - أخرجه الشافعي في الأم (٨/٧٦٦)، وابن أبي شيبة (١٧٦٤٧)، والدارقطني (١٧٩/٤-١٨٠) وسنده ضعيف.

214 - تقريب التهذيب (٢/٤٤٨).

والمراد: مقبول إن وجد متابعاً، ولم أجد له متابعاً فسقط الاستدلال بالحديث.

أنَّه ثبت عن علي، وابن عباس رضي الله عنهما القول بثبوت الحرمة للفحل، ومع خلافهم يبطل الإجماع مع كون القياس والموافقة للأصول معه رضي الله عنه (215).

الدليل الثاني:

لأنَّ الفحل لو نزل له لبن فأرضع به ولدًا لم يصّر له أبًا فلأن لا يصير له أبًا بلبن غيره أولى.

ونوقش:

بأنَّ هذا نادر والنادر لا حكم له، وكذلك أنه لبن لم يخلق منه المولود فلذلك لم يتعلق عليه التحريم فيجري مجرى الألبان والأغذية.

الدليل الثالث:

بأنَّ المرضعة اختصت بالأجرة دون الفحل دلّ على أنَّ اللبن لها لا للفحل.

ونوقش:

بأنَّ الأجرة مأخوذة على فعل الرضاع لأنَّه مشاهد معلوم وليست مأخوذة ثمنًا للبن للجهالة به، بل هي أحق بالأجرة من الزوج وإن كان متسببًا لأنَّها المباشرة.

215 - انظر: الأجوبة على هذه الاستدلالات الحاوي (٣٥٩/١١-٣٦٠).

الدليل الرابع:

وكذلك لم يأت ذكر الفحل في الآية، وقد قال بعد ذلك: {وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ} (216).

ونوقش:

بأنه قد جاء في السنة ما يدل عليه.

الراجع:

وبعد النظر في الأقوال والأدلة ظهر لي أَنَّ الصواب مع من قال: إِنَّ الحرمة تثبت للفحل وذلك للآتي:

1- وجود النص الصريح في المسألة وهو حديث عائشة مع عمها أفلح، وقوله ﷺ: "إنه عمك فليج عليك".

2- ومن المسلمات أنه لا قياس ولا اجتهاد مع النص.

3- ضعف أدلة المخالفين وإن صحت، فلا حجة فيها؛ وذلك أنها ليست مرفوعة بل موقوفة، وليس قول بعض الصحابة حجة على الآخرين منهم.

قال ابن الملقن: (وشذ أهل الظاهر وابن علية (217)، وابن بنت الشافعي فقالوا: لا تثبت الحرمة بين الرجل والرضيع) (218).

216 - سورة النساء: ٢٤.

217 - هو إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة، جهمي هالك، كان يناظر ويقول بخلق القرآن، توفي سنة ثمان وعشرة ومائتين. انظر: ميزان الاعتدال (١/٢٠).

218 - الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٩/١٢).

إزالة إشكال:

جاء في الموطأ بإسناد صحيح ⁽²¹⁹⁾: أن عائشة زوج النبي ﷺ كان يدخل عليها من أرضعته أخواتها وبنات أخيها، ولا يدخل عليها من أرضعته نساء أخوتها.

الجواب:

إن عائشة رضي الله عنها لها أن تأذن لمن شاءت من ذوي محارمها، وتحجب من شاءت، ولو صحَّ عنها هذا وذاك لكان المصير إلى السنة أولى؛ لأنَّ السنة لا يضرها من خالفها والمصير إليها أولى كما صار من خالفها في هذه المسألة إلى ما روته في فرض الصلاة وقصرها ولم يصر إلى إتمامها هي في السفر ⁽²²⁰⁾.

219 - الموطأ (٢/٦٠٤).

220 - التمهيد (١١/٣٦٧).

المسألة الثالثة

حرمة المصاهرة المتعلقة بالرضاع

من المعلوم أنّ الله تبارك وتعالى حرّم علينا بالمصاهرة أربع نسوة وهنّ:

- 1- أم الزوجة - وإن علّت - لقوله تعالى: {وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ} ⁽²²¹⁾.
- 2- بنت الزوجة - وإن سفلت - لقوله تعالى: {وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمْ} ⁽²²²⁾.
- 3- زوجة الابن - وإن سفلت - لقوله تعالى: {وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ} ⁽²²³⁾.
- 4- زوجة الأب - وإن علّت - لقوله تعالى: {وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ} ⁽²²⁴⁾.

قلت: ويحرم هؤلاء الأربع بالرضاع كذلك.

قال ابن حزم: (واتفقوا أن أم الزوجة من الرضاعة بمنزلتها من الولادة، وأن ابنتها من الرضاعة كابنتها من الولادة، ولا فرق وكل ذلك في التحريم خاصة فقط) ⁽²²⁵⁾.

الأدلة على ذلك:

الدليل الأول:

221 - سورة النساء: ٢٣.

222 - سورة النساء: ٢٣.

223 - سورة النساء: ٢٣.

224 - سورة النساء: ٢٢.

225 - مراتب الإجماع (١٢١).

قوله تعالى: {وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا} (226).

الدليل الثاني:

قوله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا} (227).

وهذا نص عام يشمل ما كان بالنسب وما كان بالرضاع، وقوله في الابن (من أصلا بكم) ليس لإخراج الابن من الرضاع، بل لإخراج الابن من التبني، أو يقال إن هذا القيد (من أصلا بكم) لا مفهوم له فهو أغلبي.

الدليل الثالث:

قوله ﷺ: "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب" (228).

226 - سورة النساء: ٢٢.

227 - سورة النساء: ٢٣

228 - سبق تخريجه.

فأجرى الرضاعة مجرى النسب، فإذا حرمت امرأة الأب، وامرأة الابن، وأم الزوجة، وابنة الزوجة من النسب حرمن من الرضاعة، وهو قول الأئمة الأربعة (229).

القول الثاني:

ذهب شيخ الإسلام (230)، وتلميذه ابن القيم (231) إلى القول بعدم التحريم.

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

قوله تعالى: {وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ} (232).

وهذا نص في الإباحة، فلا دليل على ثبوت التحريم بالمصاهرة من الرضاع.

الدليل الثاني:

بأن المحرمات بالنسب، والمحرمات بالرضاع، والمحرمات بالمصاهرة ذُكروا في الآية الكريمة ولم تذكر الآية زوجات الآباء، والأبناء رضاعاً، ولا أمهات الزوجات، ولا بناتهن رضاعاً، وكذلك الحديث نصّ على أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب،

229 - انظر: تحفة الفقهاء (٢/١٢٤)، بدائع الصنائع (٢/٢٦٢)، المدونة (٢/٢٩٨)، الأم (٦/٦٣)، الإقناع للشرييني (٣/١٧٤)، الإرشاد (٣١٤)، الإنصاف (٨/١١٤)، المحلى (٩/٥٢١) طبعة شاكر.

230 - انظر: الاختيارات للبعلي (٢١٣).

231 - انظر: زاد المعاد (٤٩٥/٥-٤٩٦).

وقال ابن القيم: (وتوقف فيه شيخنا وقال: إن كان قد قال أحد بعدم التحريم، فهو أقوى). قلت: فالذي يظهر أنه توقف ثم أفتى بعد ذلك بعدم ثبوت التحريم.

232 - سورة النساء: ٢٤

ولم يقل بالمصاهرة فدلّ على أنّ النسب غير الصهر، ألا ترى أنّ الله عطف الصهر على النسب في قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا} (233).

الراجع:

هو قول الجمهور، ولا نسلم أنّ النسب غير الصهر وكونه لم يذكر في كتاب الله ليس دليلاً على عدم التحريم، وهذا الرأي أحوط الفروج التي يحتاط لها فالأصل في الإرضاع الحرمة فيحتاط لها مالا يحتاط لغيرها.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

- 1- أن الرضاع لا يثبت إلا بخمس رضعات.
- 2- أن من شروط المرضعة في جريان التحريم أن تكون: أنثى، آدمية سواء كانت حية أو ميتة، وسواء كانت متزوجة أو غير متزوجة.
- 3- أن يكون الرضاع في الحولين.
- 4- أن الرضاع بالنسبة للكبير لا يحرم.
- 5- أن الحرمة تحصل بالسعوط والوجور بخلاف الحقنة.

6- أن اللبن إذا اختلط بغيره فالعبرة بالغالب سواء كان اللبن مخلوطاً بماء أو دواء أو كان سائلاً أو مطبوخاً أو جبناً.

7- أن الرضاع يثبت بالإقرار أو بالشهادة ولو كانت امرأة واحدة.

8- من تتبع النصوص وأقوال أهل العلم يظهر أن علة التحريم بالرضاع هو حصول إنبات اللحم ونشوز العظم.

9- أنه يحرم من الرضع ما يحرم من النسب وكذلك يحرم من الرضاع ما يحرم من المصاهرة.

10- أن التحريم خاص بالمحرمية، والنكاح، والخلوة، والسفر. ولا يترتب عليه باقي أحكام الأمومة من النسب.

كتبه: عرفات بن حسن المحمدي.